وقائع من
المؤتمر الرابع للسياسة البيئية – مايو ٢٠٢٣

منظمات المجتمع المدني والانتقال العادل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

مجريات المؤتمر السياسي والبيئي

JUST TRANSITION GREEN BRIDGE

TOGETHER TOWARDS AN INCLUSIVE AND EGALITARIAN ENVIRONMENTAL TRANSITION IN THE MENA REGION

Civil Society Facility for the Mediterranean
فرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط
Funded by the European Union
السويد Sverige
Arab Reform Initiative
المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS
ALTERNATIVE POLICY SOLUTIONS

المبادرين

شادي خليل
صقر النور
ليزا شاهين
ريَّان قاسم
د. إيمان اللواتي
ميليسا باوسون
سماح حديد
مراد زناسني
كنج حمادة

كليمنتين لينارد
جينا تلج
ربى عجور
زينة عبلا
أمجد بني عيسى
سارة هِس
سلمى قدري
أمين الدرقاوي
سحر محمد

© 2023 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: © راميديا برودكشن

أيّار/مايو 2023

المحتويات

1 مقدمة

2 الجلسة الأولى: ما الذي يشكل العدالة البيئية والانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

12 الجلسة الثانية: انتقال العدالة البيئية: من هي المجتمعات المتأثرة ومن الذي تم استبعاده؟

20 الجلسة الثالثة: أوجه التداخل بين المياه والسيادة الغذائية والأمن؟

24 الجلسة الرابعة: ما هو الانتقال إلى الطاقة المستدامة؟ بين الإقبال على النفط والغاز وجاذبية الطاقة المتجددة الخضراء المخصصة للتصدير

33 الجلسة الخامسة: تمويل عملية الانتقال العادل: تمويل المناخ، والتعويضات والخسائر والأضرار، ومنظمات المجتمع المدني

40 الجلسة السادسة: السرد والرأي العام: دور وسائل الإعلام

1

مقدمة

على إثر الأزمات المناخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الآن كافة أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صار الشروع في مبادرة جماعية نحو الانتقال إلى نموذج اقتصادي وبيئي أكثر عدالة واستدامة بمنزلة الضرورة المطلقة. تبرز الحاجة إلى معالجة متعددة الأبعاد لموضوعاتٍ رئيسية تشمل الوصول إلى المياه، والأمن والسيادة الغذائية، وانتقال الطاقة، وهذه المعالجة ستكون مظلة تجمع تحتها المنظورات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ كل هذا في سبيل مثل بناء هذا المستقبل. ومن هنا جاء مفهوم الانتقال العادل، الذي تبنته بعض الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وحتى بعض الكيانات الخاصة، على الرغم من أنها جميعاً قلما تتفق على ما الذي يمثله هذا الانتقال، أو كيف يمكن تنفيذه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من جانب آخر، تأثرت وجهات النظر حول الانتقال العادل بالأحداث والعمليات الدولية الجارية، على الرغم من أن المنطقة وأولوياتها غالباً ما تبدو مهمشة في مثل هذه المحادثات

بسبب الكم المهول من التحديات والمساحات التي تعرقل حشد الدعم لهذا الانتقال - خصوصاً داخل المجتمعات المهمشة - سعى هذا المؤتمر إلى معالجة الأسئلة الملحة حول ما يمكن أن يطلق عليه تحديداً انتقالاً عادلاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (لا سيما عندما يتعلق الأمر بالوصول العادل إلى الغذاء والماء). بالإضافة إلى ذلك، كشف المؤتمر من المسؤول عن إقرار ووضع جدول أنشطة الانتقال العادل في المنطقة، وكيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعبئة المجتمعات المحلية والعمل معها من أجل تحقيق عملية أكثر شمولاً. وفي هذا الصدد، تم كشف الديناميات بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم منظمات المجتمع المدني البيئية في تطوير أجندة محلية تستجيب للاحتياجات الداخلية. وأخيراً، نوقشت مسألة إعادة صياغة سردية حول التغييرات المطلوبة لتحقيق مستقبل مستدام في المنطقة تحت مظلة تعزيز التعاون مع الصحفيين من أجل زيادة الوعي العام بهذه الأمور

ضم هذا المؤتمر ست مجموعات من كبار الخبراء والنشطاء وواضعي السياسات لمناقشة المشكلات الملحة التي تواجهها المنطقة في سياق العدالة الاجتماعية وتغير المناخ، تحت رعاية المفوضية الأوروبية، ومن تنظيم «مبادرة الإصلاح العربي»، وحلول للسياسات البديلة في الجامعة الأميركية بالقاهرة، والمعهد المغربي لتحليل السياسات. سيتناقش أعضاء المجموعات الست ذوي التخصصات المتنوعة حول قضايا تشمل تمويل المناخ، والانتقال إلى الطاقة المستدامة، والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، ومرونة المجتمع، وغيرها. سعى المؤتمر إلى تعزيز الحوار وبناء التحالفات وتحفيز العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مستقبل أكثر عدالة واستدامة. من كل مداخلة لمتحدثينا، جمع مكتوبات قصيرة نحن نتشرف بمشاركتها معكم كجزء من مداولات هذه المؤتمر

2

الجلسة الأولى: ما الذي يشكل العدالة البيئية والانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

تحرير عملية الانتقال إلى الطاقة المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من الذهب الأسود إلى الطاقة الخضراء

شادي خليل
مؤسس مشارك وقائد حملات جرينش والحملات الإقليمية، منظمة «غرينبيس» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مقدمة

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الغنية بموارد الطاقة، وخاصة النفط – محور تنافس القوى الخارجية لعدة عقود. ومع ذلك، فإن التحول الأساسي إلى مصادر الطاقة المتجددة من أجل مكافحة تغير المناخ قد أدخل أشكالاً جديدة من الهيمنة على الموارد؛ وتعكس الأهمية المستمرة للمنطقة في مصفوفة الطاقة العالمية الطبيعة الدائمة لاستعمار الطاقة.

تاريخياً، استغلت القوى الاستعمارية الغربية – وعلى رأسها: المملكة المتحدة وفرنسا – «الذهب البني» أو موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا23. فقد شهدت أوائل القرن العشرين سيطرة القوى الأجنبية بشكل كبير على هذه الموارد، وغالباً ما همشت المجتمعات المحلية، مخلّفة وراءها فوارق وفجوات اجتماعية واقتصادية دائمة24. تبرز حقبة «الذهب البني» تلك باعتبارها المرحلة الأولى من استعمار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتميز بالهيمنة الأجنبية، والحرمان المحلي من الحقوق، والتدهور البيئي.

ثم شهد القرن الحادي والعشرون فترة تحول حيث بدأ العالم في تحويل تركيزه من «الذهب البني» – الوقود الأحفوري – إلى مصادر الطاقة المتجددة. وبينما تعمل أوروبا - الرائدة عالمياً في مكافحة تغير المناخ - على تكثيف التزامها بخفض الانبعاثات إلى الصفر، يتحول التركيز إلى المناطق الغنية بالطاقة المتجددة مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ورغم أن هذا التحول قد يبدو في البداية تقدمياً، إلا أنه قد يمهد الطريق من جديد لشكل آخر من الاستعمار. لقد أدى التوجه نحو الطاقة المتجددة إلى قيام الشركات الأوروبية بتوسيع نطاق وصولها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو تدخل يهدد بتكرار الأنماط الاستعمارية السابقة. إن استخراج الموارد المتجددة والسيطرة عليها سعياً لتحقيق مستقبل أكثر حفاظاً على البيئة يمكن أن يؤدي عن غير قصد إلى تكرار الديناميات الاستعمارية، مما يؤدي إلى ظهور شكل جديد من استعمار الشركات، أو ما يمكن أن يطلق عليه «الاستعمار الأخضر». ومن ثم؛ فبينما نقطع خطوات نحو هذا الانتقال، فمن الضروري التأكد من أن الانتقال إلى الطاقة المستدامة لن يصبح قناعاً لعصر من الاستعمار الجديد.

مبادرة ديزيرتيك الصناعية: الاستعمار الطاقي

تكشف مبادرة ديزيرتيك الصناعية، التي انطلقت في عام 2009، عن اهتمام الكيانات الأجنبية المتجدد بِقطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو اهتمام توجهه الشركات الألمانية بشكلٍ خاص.25 تقوم الركيزة الأساسية لمبادرة ديزيرتيك على استغلال موارد المنطقة الهائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من خلال تصدير معظم الطاقة التي تم توليدها إلى أوروبا وتخصيص جزء منها فحسب للاستخدام المحلي. ويتوقع المشروع إمداد أوروبا بما يصل إلى 15% من احتياجاتها الكهربائية بحلول عام 2050.26

على الرغم من قدرته على تعزيز قطاع الطاقة الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد وُجهت انتقادات حادة لمشروع ديزيرتيك بسبب آثاره الكبيرة المتوقعة على النظم البيئية الصحراوية والمجتمعات المحلية وتهديده بتكريس ديناميات السلطة التي تكون عادةً غير متكافئة.27

ثمة مخاوف كبيرة تتعلق بالآثار البيئية المحتملة التي سيخلفها المشروع. إذ قد يتسبب إنشاء محطات طاقة شمسية وطاقة رياح على مساحات كبيرة في الإخلال بالنظم البيئية الهشة في الصحراء، مهدداً بذلك الحياة النباتية والحيوانية المحلية.28 بالإضافة إلى ذلك، قد تعرقل عملية تطوير البنية التحتية الطرق البدوية التقليدية، وهو ما سيؤثر على حياة القبائل المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية.29
تثير مسألة توزيع المنافع الاستغراب أيضاً. فقد خُصصت الطاقة الخضراء الناتجة عن مشروع ديزيرتيك للتصدير إلى أوروبا بصفة رئيسية. ومن ثم، يحتمل أن يؤدي ذلك إلى ممارسة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دورها القديم بوصفها مصدر الطاقة لبلدان الشمال العالمي.30 يُبرز هذا نمطاً يذكرنا بالاستغلال الاستعماري للموارد، مع استمتاع الشركات والحكومات الأجنبية بالمنافع بصورة غير متناسبة، بينما تتحمل المجتمعات المحلية الأعباء البيئية والاجتماعية.31

يسلط الهيكل الإداري للمشروع أيضاً الضوء على اختلال موازين القوة. فقد كان الائتلاف التجاري يتكون بشكل أساسي من شركات أوروبية، وهو ما يثير التساؤل بشأن حجم المشاركة والتحكم المحلي في المشروع.32 ويحتمل أن تضفي هذه الهيمنة للكيانات التي تنتمي لبلدان الشمال طابعاً استعمارياً جديداً (نيوكولونيالي) على المشروع، وهو ما يؤكد على ضرورة تبني نهج تحرري لا استعماري يدعم الانتقال العادل للطاقة. ولتحقيق الانتقال «العادل» بصدقٍ، يجب إشراك المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرار مع ضمان توزيع عائدات مشاريع الطاقة المتجددة بشكلٍ عادل.33

دراسة حالة: تحرير محطات الطاقة في سلطنة عُمان

يفرض مفهوم تحرير عملية الانتقال إلى الطاقة المستدامة ضرورة عاجلة إلى إنهاء اختلالات توازن القوى طويلة المدى والإقرار بسيادة المجتمعات المحلية والاعتراف بالمعرفة المحلية واحترامها (وايت، 2018).34 يستوجب هذا النهج إيجاد حلول تعكس القيم الثقافية المحلية وتتصدى للتحديات السياقية الخاصة، وبالتالي التشكيك في النهج الموحد الذي غالباً ما يتبناه النموذج الغربي.35 بالإضافة إلى ذلك، يشدد جوهر فكرة التحرر من الاستعمار الطاقي على المشاركة النشطة والفعالة للمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار، وبالتالي تعزيز الحس الاستقلالي لديها وتمكينها من تحديد مساراتها المستقبلية المستدامة وصياغتها بنفسها.36
ولفهم التطبيق العملي لهذا النهج التحويلي، يمكننا التمعن في حالة عُمان، حيث برزت محطات طاقة الرياح المملوكة للمجتمعات المحلية إلى الواجهة، لتقدم مثالاً مميزاً على النهج التحرري الذي يدعم الانتقال العادل للطاقة. كانت الشركات الأجنبية تسيطر عادةً على قطاع الطاقة المتجددة في عُمان، مع تهميش المجتمعات المحلية في كثير من الأحيان. ومع ذلك، شهدنا في الآونة الأخيرة نقلة تحويلية، جرى خلالها نقل السلطة إلى المجتمعات المحلية في صورة ملكية لمحطات طاقة الرياح.37

أثار هذا التحول إلى محطات طاقة الرياح التي تملكها المجتمعات المحلية موجة من النمو الاقتصادي والتمكين الاجتماعي على المستوى المحلي، إضافةً إلى المساهمة في تحقيق أهداف سلطنة عُمان في مجال الطاقة المتجددة. وتضمن مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار تحقيق الوعي بالحساسية الثقافية لهذه المحطات، ومن ثم تعزيز الإحساس بالملكية والاستقلالية داخل المجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، تؤدي هذه المبادرات إلى تيسير عملية نقل المعرفة وبناء المهارات، وبالتالي إعداد المجتمعات المحلية للفرص الكامنة في قطاع الطاقة المتجددة.38

خاتمة

يتطلب تسهيل الانتقال العادل والتحرري بصدقٍ للطاقة إحداث تغيير منهجي عميق قادر على اقتلاع جذور أنظمة الطاقة لدينا. ويقتضي هذا التحول العميق بذل جهود منسقة وشاملة تتجاوز الحدود الوطنية والدوائر السياسية والانقسامات الثقافية. وتتضمن العناصر الرئيسية لهذا التحول المنهجي تسليط الضوء من جديد على الأصوات المهمشة في عمليات صنع القرار وتعزيز الاحترام الثقافي وإشراك الجميع وإعادة تقييم المعرفة المحلية بوصفها جزء أساسي من الحلول المستدامة.

إلى جانب ما سبق، فإن تحقيق ذلك يتطلب تحديث فهمنا بشأن الثروة والسلطة، لينتقل من الاقتصاد القائم على استغلال واستخراج الموارد إلى التقسيم العادل للمنافع. ويعني أيضاً بناء هياكل أساسية تتناسب مع الاحتياجات المحلية والحساسيات البيئية بدلاً من فرض حلول أحادية. وبهذا نضمن ألا يصبح سعينا لتوليد الطاقة المتجددة امتداداً للأنماط الاستعمارية القديمة أو ميلاداً لشكلٍ جديدٍ من الاستعمار الأخضر

لا تُعد النقلة التحويلية لمحطات طاقة الرياح المملوكة للمجتمعات المحلية في سلطنة عُمان مجرد قصة نجاح فردي، وإنما دليلاً حياً وواقعياً على إمكانية التطبيق العملي لنهج الانتقال العادل للطاقة التحرري ومزاياه المتنوعة. ولا يبشر هذا النهج الابتكاري بقابلية الاقتصاد للنمو فحسب، بل يمهد الطريق لتمكين اجتماعي كبير ويحافظ على البيئة ويعيد تقييم المعرفة المحلية.

خلال هذا المسعى الجليل، يجب على كافة الجهات المعنية أن تؤدي دوراً، بداية من صناع السياسات والأطراف الفاعلة الدولية إلى المجتمعات المحلية نفسها. فكل مساهمة وكل خطوة في اتجاه هذا التحول المنهجي تقربنا من مستقبل تكون فيه الطاقة مستدامة وشاملة، مستقبل يدعم في صميمه العدالة والإنصاف، ولا يُكتفى فيه بكلمات رنانة عن التحرر من الاستعمار فحسب، بل يجسد ذلك التحرر في عملياته ومنافعه وأسسه ذاتها.

أفكار حول العدالة البيئية والانتقال العادل في العالم العربي

صقر النور
عالم اجتماع ومستشار مستقل، مؤسس مشارك بشبكة «تنمو».

نحن نعيش في عصر تمثل فيه الحضارة الرأسمالية القوة الدافعة الأساسية للتغيير في نظام كوكب الأرض، وهذا ما يُحدث خرقًا مثيرًا للقلق في قدراته الكوكب، واضطراباً في الأنظمة المناخية والبيئية التي تهدد الحياة ككل في كافة أرجاء الكوكب. على خلاف مصطلح الأنثروبوسين الأكثر انتشاراً والذي يشير إلى الحقبة التي بدأ فيها التأثير البشري الكبير على جيولوجيا الأرض، والنظم الإيكولوجية، يجادل جاسون مور أاننا نعيش في عصر «الكابيتالوسين - Capitalocene، إذ حيث تعتبر الرأسمالية كنظام مهيمن (وليس مجمل البشر) مصدراً لهذا الوضع الذي نعيشه الآن. وفقًا لهذه ا الرؤية، تمثل الرأسمالية نظامًا يحكم علاقات القوة والتراكم وإعادة الإنتاج داخل شبكة الحياة. والتمدد المستمر للنظام الرأسمالي، وزيادة التراكم والنمو اللامحدود مدعوماً بالاستغلال المستمر الاستمراري للطاقات البشرية وغير البشرية في إطار من الاستغلال والاستنزاف والتراتبية لشبكة الحيوات ب على الكوكب.

انشغالنا بمخاطر التسارع المستمر لتغيّر المناخ وتدهور الموارد البيئية، كما ي تسجله تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، يجب ألّا يحول دون التركيز على الأسباب الجذرية لهذا الخلل والتصدع في النظام البيئي. هذا الخلل ليس نتاجًا لإجمالي سكان الكوكب، كما تحاول بعض القراءات المتجزأة تصويره وتقديمه على شكل معادلة مالتسية للأزمة (أي أن العلاقة بين الارتفاع الزيادة المتزايدة لعدد السكان وندرة الموارد ت يتُسببان هذا العطب أو الخلل). إذ يشير الإنتاج المعرفي المتراكم الآن بلا من دون شك إلى أن المسؤولية واضحة ومحددة، وهي نتيجة لبنية النظام الرأسمالي. ونشير كمثال، يكمن الإشارة إلى تقرير مركز المساءلة المناخية الذي يوضح أن 100 شركة عالمية فقط كانت مصدر أكثر من 70% في المئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم،.3 ويمكن الإشارة أيضا ل وإلى دراسة جيسون هيكل4 التي تظهر أنه -- تاريخياً - كانت الولايات المتحدة مسؤولة بمفردها عن 40% في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الزائدة، والشمال العالمي مسؤول بشكل جماعي تاريخياً عما لا يقل عن 92% في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الزائدة. وبالتالي، تتطلب المسؤولية التاريخية تتطلب جبر إصلاح الضرر عبر تحمّل نتائج الخسائر والأضرار الناجمة عن اضطراب نظام الكوكب، وهوجبر الضرر ليس منة أو تعاطفاً أاو إعانة، ولكنه ركن أساسي من أركان العدالة الإجرائية، بالإضافة إلى كونه عرفاً مترسّخاً لدى الشعوب الاصيلة والمجتمعات المحلية.

وعلى الرغم من تسارع الأزمة، إلا أننا نلاحظ انه في عالم اليوم أيضاً نلاحظ زيادة النقاشات والفعاليات والنضالات التي تتحرك وتضغط لتبني نظام إنتاج واستهلاك بديل مناهض للنظام المهيمن الذي ينتج شكلاً من أشكال الاغتراب أو الانفصال بين الإنسان والطبيعية. هذا الاغتراب أو الانفصال ولّد صدعاً في التبادل المتكافئ بين الإنسان والطبيعة والذي بدوره يعوق استمرارية وتجدد البيئات الطبيعية والمجتمعات الإنسانية.

فكرة العدالة البيئية تتركز على التوزيع العادل والمتكافئ للأعباء والفوائد البيئية، وتعزز المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة. فغياب العدالة البيئية يتجلى في فقدان الإنصاف والمساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية، وغياب العدالة في التوزيع المنافع المرتبطة بالموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه والمراعي ومصائد الأسماك، بين الفئات السكانية المتنوعة. كما يتناول المفهوم أيضاً التفاوت في الأعباء البيئية التي تتحملها القطاعات الاجتماعية المختلفة، والناتجة عن تأثيرات القضايا والأزمات المرتبطة بالموارد الطبيعية. ويشدد هذا المفهوم أيضاً على الحاجة إلى إشراك الجماعات المهمشة اجتماعياً وسياسياً وجغرافياً وعرقياً في صنع القرارات البيئية، وحمايتهم من تحمل المخاطر والأعباء غير المتساوي بين المجموعات الاجتماعية والجندرية للأزمات البيئية. إن الحركات البيئية بتجذرها هي التي

فرضت مصطلحات وممارسات العدالة البيئية والانتقال العادل على النقاشات العامة محلياً وعالمياً لمواجهة كافة أشكال التمييز وغياب العدالة البيئية.

تظهر مفاهيم العدالة/غياب العدالة البيئية في السياق العربي بأشكال ملموسة ومتعددة، في الوصول إلى المياه النظيفة، والغذاء الصحي، والهواء الخالي من التلوث والتربة غير الملوثة. هناك العديد من الأمثلة لأشكال غياب العدالة البيئية في عالمنا العربي، ونذكر منها مثلاً على سبيل المثال لا الحصر أوضاع الفلاحين الصغار الذين يتعرضون للظلم البيئي، حيث يتم توجيه إذ تُوجَّه الموارد المائية والأراضي لصالح المستثمرين الكبار المحليين والدوليين والمزارع التصديرية التي تركز على الأسواق الأوروبية، حيث بينما تعمل النساء عادةً في تحت ظروف عمل صعبة، في سياق استغلالي.5

هذه الممارسات تتناقض مع مبادئ العدالة البيئية، والتي تطالب بمعاملة عادلة ومشاركة فاعلة لجميع الأشخاص، بغض النظر عن العرق، اللون، الأصل القومي، أو الدخل، او الموقع الجغرافي، أو الطبقة الاجتماعية. يتطلب تناولنا لمفهوم العدالة الاجتماعية أخذ هذه التقاطعات الاخذ بالاعتبار، لهذه التقاطعات ليس فقط على المستوى العالمي (شمال - جنوب)، ولكن أيضاً على المستوى المحلي (الموقع الجغرافي – النوع الاجتماعي – الطبقة الاجتماعية) داخل شبكة علاقات القوى المحلية والدولية. فالعدالة البيئية ليست بديلاً عن العدالة الاجتماعية، وإذا كانت هناك معالجات تركز على لغة ضيقة لمسألة العدالة البيئية وتحاول فصل البيئي عن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتعزل المحلي عن العالمي، فإنا أحد الأدوار المنوطة بالحركة البيئية هي إيجاد أطار تسمح باستخدام لغة واسعة للعدالة البيئية تشمل مسائل العدالة التوزيعية والاعتراف الثقافي والنوع الاجتماعي والعدالة الإجرائية.

وإذا انتقلنا الى مفهوم وممارسات الانتقال العادل، فيمكن فهم الانتقال العادل في سياق المنطقة العربية كنهج متعدد الجوانب يربط بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية والبيئية، يمتد من المجتمعات المحلية إلى الدول الوطنية ويتسع إلى نطاق عالمي. يفتح هذا النهج مجالاً لمحادثات حيوية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الطبيعة والنوع الاجتماعي والطبقات الاجتماعية وأشكال متعددة من مكافحة الاستعمار الجديد في ما يتعلق بالانتقال نحو بديل منخفض الكربون لأنظمتنا الحالية. في جوهره، يعني الانتقال العادل خلق علاقة جديدة وتصور بديل، ليس فقط في علاقتنا البيئية، ولكن في مجتمعاتنا، واقتصاداتنا وأسلوب إنتاجنا واستهلاكنا. يتطلب منا جميعًاً - المنظمات المدنية والحكومات والمجتمعات والأفراد - أن نجتمع في جهد متوازن لبناء مستقبل ليس فقط مستداماً، ولكنه متجدد، وأيضًا عادل أيضاً.

في سياق قطاع الزراعة في شمال إأفريقيا، سيتضمن الانتقال العادل تعزيز الممارسات المستدامة التي تتعامل مع التحديات البيئية، مع دعم معيشة الفلاحين والمزارعين الصغار من خلال تطوير السياسات العامة. في دراستي لإمكانات الانتقال العادل في الزراعة في بشمال إأفريقيا،6 بينت قوة المعرفة المحلية والممارسات الزراعية البيئية في مواجهة الأزمات البيئية. ومن خلال تقييم مقارن للتحولات في سياسات الزراعة في الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، أكدت على إمكانية الزراعة البيئية وتطوير بعض الممارسات المحلية كأداة لتعزيز انتقال عادل ومتجدد في قطاع الزراعة في شمال إأفريقيا.

في الانتقال العادل للزراعة نجادل بأن السيادة الغذائية لها دور محوري في تحقيقه انتقال عادل، من المهم أن ندرك أن مفهوم وسياسات السيادة الغذائية تتعدى الأمن الغذائي. إنها تتعلق بحق الناس في الغذاء الصحي والمناسب ثقافيًاً الذي ينتج عمن خلال أساليب الزراعة الإيكولوجية، وحقهم في تحديد أنظمتهم الغذائية والزراعية الخاصة بهم. في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يصبح هذا أمرًاً بالغ الأهمية بالنظر إلى ل اعتماد المنطقة على استيراد الغذاء، ومشكلات ندرة المياه، والتحديات الزراعية المرتبطة بتغير المناخ.

ومع ذلك، من الحيوي مواجهة التحديات التي تحد من قدرتنا على وضع جدول أعمال هذا الانتقال العادل محلياً وعربياً، خصوصاً خاصة عند تحليل الصفقات الخضراء

الجديدة للكيانات الكبرى والمهيمنة، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فطموحاتهم لمستقبل أكثر خضرة يجب أن ي تثير اهتمامنا، لأنه من الواجب الإشارة إلى العلاقة بين هذه الصفقات الخضراء شمالاً وإاثقال كاهل الجنوب عبر من خلال تحويله الجنوب ل إلى مركز للصناعات الملوثة وتصديرها، وإلى مصدرا لاستيراد الطاقة النظيفة، واستمرار أأشكال الممارسات الاستخراجية التي تستنزف الموارد والطاقات ب فيه. الجنوب. وتتحول دولنا ل إلى مصدر لتعزيز «نمط عيش إمبريالي»7 وملون ب بلون أخضر زائف في الشمال، مع استمرار تابعية الجنوب، واستمرار التبادل ال غير المتكافئ بيئياً واقتصادياً بين دولنا والشمال العالمي.8 يجب أن ندافع عن انتقال عالمي عادل حقاً لا يترك أحداً وراءه، مع ضمان توزيع عادل للموارد والمسؤوليات لا يغفل المسئؤولية التاريخية وإصلاح جبر الضرر والتفاوتات المحلية.

غالبًا ما يتم الاعتماد غالباً على الاستثنائية في التعامل مع قضايانا العربية في العديد من الأدبيات وأيضا في المحافل الدولية أيضاً، وهذا النهج يتطلب أأن يواجه بشكل كلي عند التعامل مع القضايا البيئية والحركة الاجتماعية البيئية. والسبب ليس فقط أن الأزمة البيئية التي نعيشها تتجاوز مفهوم الدولة القومية والنطاق الجغرافي، ولكن أيضًا لأن النضالات اللازمة لتجاوزها تتطلب تشبيك النضالات المحلية والإقليمية والعالمية بطرق تنظيمية جديدة

هذا التنظيم يعيدنا بوضوح إلى جذور المفاهيم التي نناقشها الآن، وأشير هنا خصوصاً بالأخص إلى مصطلحي العدالة المناخية والانتقال العادل. هما نتاج نضالات تولدت بين الفئات المهمشة والمستبعدة، لمنع اختطاف هذه المصطلحات وإزاحتها عن سياقها وتحويلها إلى أدوات لإعادة تشييد النظام الرأسمالي الذي تسبب في الأزمة، بلون أخضر زائف.، لذا يتعين علينا تنظيم النضالات البيئية بطريقة جديدة.

يقترح نيكولا شولتز 9 أن التغيير في علاقات القوى يتطلب اتخاذ أن تأخذ الحركة البيئية العالمية شكلاً طبقيّاً في تنظيم النضال والحركة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني هذا الأمر إعادة إنتاج النموذج القديم للصراع الطبقي الذي ساهم في تخفيف وحشية الرأسمالية على الرغم من فشله في تقويضها. بل سيتطلب الأمر منطقياً طبقياً إايكولوجياً واجتماعياً يخلق يولّد موقفًا جذريًا وعالميًا للنضال، يضع في قلبه الفئات الضعيفة والمهمشة على الصعد الأصعدة المحلية والقومية والعالمية على حد سواء.

الاستعمار المناخي: إعادة تقييم المسؤولية بين الشمال والجنوب

ليزا شاهين
منسقة المناصرة والبحث في منظمة «العربية لحماية الطبيعة».

لا يختلف أحد على أن لكل فرد الحق في العيش والتمتع في بيئة سليمة ونظيفة تفي بمتطلبات صحته ورفاهيته. و لكن على أرض الواقع، تعاني المجتمعات المهمشة في الغالب من التلوث البيئي وآثار التغيّر المناخي بشكلٍ غير عادل.، حيث إذ لا تتناسب مساهمتها الفعلية في هذه التغيّرات السلبية مع الآثار الناتجة عنها والتي يعانون منها.

من الضروري التأكيد على أن العدالة البيئية لا تتضمن فقط إشراك هذه المجتمعات المهمشة في عمليات صنع القرار، وتنفيذ السياسات البيئية، بل يجب أن نضمن أيضاً أن يكون لها لديها الحق في وضع خططها المرحلية والاستراتيجية وآليات التنفيذ وأولوياتها بما يتناسب مع واقعها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. بالإضافة إلى ل ذلك، من الضروري تثبيت سيادة هذه المجتمعات على مواردها الطبيعية، والحق في إدارتها والحفاظ عليها بطريقة تحقق التنمية المستدامة الحقيقية.

أما في ما يتعلق بالعدالة المناخية، فهناك استعمار للمناخ بتجاهل فرق المسؤولية بين دول الشمال، المتسبّب الأكبر للتغيّر المناخي مقارنةً مع دول الجنوب المتأثّر الأكبر. والمطلوب هو التخفيف من تغيّر المناخ وكذلك تعويض البلدان الهشّة عن الأضرار الناجمة عنه. ففي

حين تعد دول الشمال مصدر 50% في المئة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منذ الثورة الصناعية،1، تبلغ مساهمة المنطقة العربية حالياً أقل من 5% في المئة. ومع ذلك، تُعتبر من بين الأكثر هشاشة والأقل قدرة على تحمّل تغيّر المناخ في العالم.2

الانتقال العادل مفهوم سليم نظرياً، يسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتعزيز استدامتها، لكننا بحاجة إلى لتفسيرٍ خاص بنا على الصعيدين المحلي والإقليمي العربي، إذ أن فأولويات دول الشمال تختلف عن أولويات الدول العربية، وتُعدّ الحروب والصراعات البينية المُفتعلة في أوطاننا عائقاً معيق كبيراً ل أمام إرساء قواعد الاستدامة.

تضع دول الشمال والممولون الدوليون إإستراتيجيات الانتقال العادل، ومن بينها هيكل المساعدات والتمويل، وينفذون يقومون بتنفيذ مشاريع بحجة التنمية لكنها تكرّس الاستعمار، بحيث إذ يسددون ديونهم المناخية على حساب الدول الأقل نمواً، باستثناء المجتمعات المحلية، من الاستفادة الحقيقية من لتلك المشاريع. لذلك، يجب أن نحذر من التطبيق غير المنصف والمضلل للانتقال العادل. فبعض الاستراتيجيات التي تُتطبّق حالياً مثل أسواق الكربون، وبرامج الحوافز، والزراعة الدقيقة» الذكية « وغيرها، تعتمد على ممارسات محددة بدقة ومحابية للشركات الكبيرة، وهذا ما يمكن وصفه بالغسيل الأخضر. فيؤيد مثلاً الممولون مثلاً يؤيدون تقليص القطاع الزراعي في دول الجنوب كأحد الحلول المهامة لتقليص نسب انبعاثات الكربون، بدلاً من التركيز على حل المشكلة في دولهم، وفي القطاعات الأكثر تأثيراً في المناخ، مثل الطاقة والصناعة والنقل وصناعة الأسلحة المتمركزة في دولهم.

يجب التوقف عن اعتبار أن المشكلة تكمن فقط في انبعاثات الكربون، من دون النظر إلى لل المسألة البيئية بصورتها الأوسع وشمولها لمكوّن مهم وهو العنصر البشري الذي يحتاج إلى بحاجة ل حماية حقوقه أيضاً.

هناك أزمة في تطبيق الانتقال العادل السليم، على أرض الواقع، هناك ونخبوية واستنسابية في تطبيقه وغياب اللمحاسبة والمراقبة، ومشاركة ضعيفة بين الأطراف ذات العلاقة التي يجب أان تتكاتف لإنجاحه.

في المنطقة العربية، هناك تجاهل للأسباب الجذرية التي تجعل المجتمعات هشّة في مواجهة التغيّر المناخي بسبب الظروف السياسية والاجتماعية المتعلقة بالحروب الممتدّة، والنزاعات البينية والاحتلال، مما يجعلها أقل قدرة على التكيّف مع التغيّر المناخي. في الأردن مثلاً، تتعرض الأراضي الزراعية في وادي الأردن للحرائق المفتعلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي سرق المياه ولوّثها عبر إستراتيجيات مختلفة، من ضمنها بما في ذلك الضخ الزائد وتحويل مجرى مياه نهر الأردن وتلويث الجزء الجنوبي من النهر بالمخلفات الزراعية، مما كان له أثر بالغ على مصادر المياه في البلاد. الأردن.

كما يطلق الفرد الإسرائيلي سنوياً 10 أضعاف كميات ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالفلسطيني، ولكن الأخير هو المتأثر الأكبر. ويستغل الاحتلال البيئة من خلال نظام تمييز عنصري يجرّد الفلسطينيين من أراضيهم ومياههم ومواردهم الطبيعية الأخرى، كما ويقوّض البنية التحتية للفلسطينيين ويمنع بناء تقنيات للتكيف، مثل وسائل إدارة المياه وإنتاج الطاقة المتجددة، كما يفتح بوابات السدود ويغرق المدن الفلسطينية، ويقتلع ملايين الأشجار التي تؤثر مباشرةً لها أثر مباشر في على تخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معه.

تكمن المشكلة أيضاً، في برامج الوزارات والشركات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل كمتعهد مشاريع للمموّلين، من ب دون مساءلة أو معايير حول أهداف أو أنشطة نشاطات المشاريع، مع تهميش منظمات المجتمع المدني الحقيقية، والشراكة مع منظمات مجتمع مدني متلوّنة.

علينا معالجة الأسباب الهيكلية والجذرية للهشاشة، خصوصاًخاصة في المناطق المتأثرة بالحروب والاحتلال

والضغط على مسبّبيها. كما يجب أخذ تأثير الصراع والحروب والأزمات الممتدة بعين بالاعتبار عند وضع منهجية تطبيق الانتقال العادل، وهو ما كانت تهمله المنظمات الدولية في تعاطيها مع منطقتنا. ومن المهم أن ت تيكون هناك سيادة للدول وامتلاكها لقراراتها لتنفيذ استراتيجيات الانتقال العادل للمجتمع ككل، وليس كأفراد أو أطراف معينة، وأيضاً وأن ت يتكون هنالك شفافية وتشاركية مع منظمات المجتمع المحلي والمجتمعات المتأثرة.

ومن الأساسي دعم القطاع الزراعي وصغار المزارعين، وزراعة أصناف منتجة قادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، وتعزيز زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية كالقمح، وتكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية خصوصاً وخاصة الحبوب، ودعم إدارة المياه، ودعم استعادة سبل العيش وتنويعها. ويجب مواجهة استعمار المناخ عبر من خلال بحوث مفيدة تضع الشعوب في المركز، وتعكس أولويات وتطلّعات المجتمع المدني العربي، وذلك من خلال عبر اعتماد خبرات ووثائق أكاديمية عربية تبنت الرؤية العربية كأولوية في التحليل وعرض الوقائع.

وعلى وتقع على عاتق منظمات المجتمع المدني مسؤولية الضغط عبر في المنابر الدولية والإقليمية لتطبيق انتقال فعلي عادل لمحاولة دفع الدول والمنظمات الكبرى إلى إيجاد حل. وهذا يعكس رؤيتنا في العربية لحماية الطبيعة كمنظمة مجتمع مدني مستقلة تأسست عام 2003 وتعمل من أجل تعزيز السيادة على الغذاء والموارد الطبيعية في المنطقة العربية وخصوصاً في الأردن وفلسطين. من أهم أنشطتنا زراعة الأشجار المثمرة في فلسطين والأردن لتمكين صغار المزارعين وتزويدهم بمصدر دخل مستدام، واللحد من التصحّر وآثار التغيّر المناخي. نجحنا حتى الآن بزراعة أكثر من 2.8 مليوني شجرة لدعم نحو 250,000 فرد. ونسعى للتأثير وطنياً وإقليمياً ودولياً على السياسات المتعلقة بالزراعة والبيئة والغذاء. كما أسسنا الشبكة العربية للسيادة على الغذاء، كشبكة إقليمية تضم أكثر من 35 منظمة من 13 دولة عربية.

التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ريّان قاسم
مدير المشاركة بتحولات الأغذية والزراعة في «التحالف العالمي للمقارنة المرجعية».

مقدمة

جمع مؤتمر هذا العام الذي يسلط الضوء على المقصود بالانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العديد من الأطراف والجهات المعنية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصحفية وغيرهم. وسعياً إلى إشعال شرارة حركة يقودها المجتمع المدني، ركزت حلقات النقاش على استيعاب الفروقات بين حركة العدالة المناخية العالمية وسردية العدالة المحلية والإقليمية. وتمحور النقاش حول ثلاثة مجالات موضوعية: وهي الماء والطاقة والغذاء. وتناولت المناقشات مجموعة كبيرة من الأزمات المتشابكة وحددت الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة بوصفها عنصراً رئيسياً في القدرة على العمل. ومنذ البداية، أشار المشاركون أن العدالة المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتمد على الحقوق المدنية والتبعيات الاقتصادية والحواجز اللغوية والاستحواذ المعرفي والانقسامات بين نصفي الكرة الشمالي والجنوبي والقمع المنهجي.

مخرجات المؤتمر

انطلاقاً من حلقة النقاش الأولى حول ما يُشكل الانتقال العادل، تناول المشاركون عدة جوانب تتعلق بتكوين الحركة. وأكدوا على ضرورة امتلاك حركة العدالة المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لهويتها العربية الخاصة مع تركيزها على أولوياتها الإقليمية. وتباحث أعضاء الجلسة والجمهور في عدة تعريفات للعدالة المناخية.
وتوافقت الآراء على أن عملية وضع مبادئ العدالة المناخية (مثلما أطلقتها منظمة شباب من أجل الطبيعة في غرب آسيا) يمكن أن تشكل إجماعاً حول سبل المضي قدماً وإزالة الحواجز التي تعيق العمل. وخلصت الحلقة أنه وعلى الرغم من أن كثير من جوانب العدالة المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن دمجها معاً، فلا بد من إعطاء الأولوية لبعضها. وبهذا تتشكل حركة تتألف من مبادئ متفق عليها ومنهجية وشاملة وتحصل على التمويل اللازم وتقودها المجتمعات الأكثر تضرراً ولها سياق محدد وتركز على تقليص حجم الإنتاج والاستهلاك.

لا تستطيع معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التأقلم بشكل كافٍ مع التغيرات المناخية، ويمكن وصف غالبية مجتمعاتها بأنها ضعيفة وعرضة للخطر. لكن ثمة تناقضات واختلافات كبيرة بين هذه المجتمعات. خلال الحديث عن الفئات الأكثر ضعفاً، أشار المشاركون إلى النساء العاملات في قطاع الأغذية الزراعية تحديداً. واللافت هنا أنه عند سؤال النساء العاملات في قطاع الأغذية الزراعية الأردني، فقد ذكرن أن الجندر ليس العامل الوحيد المتسبب في وضعهن الحالي. وأشرن إلى دور الفقر والعمالة بوصفهما عاملين رئيسيين.

وأظهرت الدراسات المقدمة أن معظم الأراضي في مختلف أنحاء المنطقة مملوكة لرجالٍ وأن التهميش الثقافي للمرأة وإقصائها من الاضطلاع بدور في المجتمع يُعد عاملاً رئيسياً في الحد من قدرة النساء على التكيف مع تغيّرات المناخ أو حماية أنفسهن من الكوارث المناخية. واتفقت الآراء أن طاولة صنع القرار لا تضم المجتمعات الأكثر تضرراً. وقد تطرق المشاركون أيضاً إلى دور المناطق المتضررة من النزاع، حيث يعاني المهاجرون من تأثير مضاعف ناتج عن تغير المناخ والنزاع. لا يزال صناع القرار يطالبون بوجود أدلة تتعلق بالعلاقة بين تغيّر المناخ والهجرة في المنطقة. لكن البيانات شحيحة ولا يمكن الوصول إلى التمويل الخاص بأنشطة مكافحة التغيرات المناخية في المناطق المتضررة من النزاع.

وقد ركزت المناقشات الخاصة بالعلاقة بين الغذاء والمياه والطاقة على الدور الذي يؤديه السلام والسياسات العامة. ففي قطاع الطاقة، كانت المشاريع العملاقة لتخفيف آثار المناخ في المغرب ومصر من خلال استخدام الألواح الشمسية عرضةً لانتقادات شديدة. تحصل مصر والمغرب على أعلى حصة من التمويل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب هذه المشاريع (بنسبة تبلغ تقريباً 75%). لكن في مصر، تُشيد مزارع الطاقة الشمسية على أراضي المجتمعات المحلية الأصلية دون تعويضات كبيرة لملاك الأراضي، وهو ما يعني تزويد مصر بطاقة مرتفعة التكلفة، تعود بالربح على الجهات الممولة أكثر من الجهات المستفيدة. لهذا، يُعتقد أن الفكرة الأساسية لمشاريع التنمية والمساعدات الغربية التي تنظر إلى مصر والمغرب باعتبارهما أراضٍ صحراوية واسعة تصلح لمشاريع التخفيف من حدة تأثيرات التغيّرات المناخية تعود بالضرر على المجتمعات المحلية.

أمّا عن الغذاء، فقد ناقش المشاركون أيضاً الفرق بين الأمن والاستقلال الغذائي. فالاستقلال الغذائي، حسب تعريف ليلى رياحي، وهي عضوة في المنبر التونسي للبدائل وفي مجموعة العمل المعنية بالسيادة الغذائية، يشير إلى منح المزارعين أحقية الاستفادة من كافة الموارد خلال عملية انتقال عادل يضع فيها المزارعون السياسات الغذائية المحلية ويحددون أولوياتها. وفي هذا السياق، جرى تسليط الضوء على دور الوسيط السياسي في إنتاج الغذاء وصغار المزارعين. وقد أُثيرت نقاشات حول "استعمار أو احتكار البذور" وكيف تقوم الحركات المحلية بالتعبئة من أجل استعادة السيادة على البذور المحلية. وأشار المشاركون إلى استعمار البذور بوصفه معضلة شائعة في الأنظمة الغذائية والتجارية التي وضعت لتلبية الاحتياجات والمصالح الغربية على حساب الاحتياجات والمصالح المحلية.
تطرق النقاش أيضاً إلى آليات تمويل أنشطة مكافحة التغيّرات المناخية خلال عملية الانتقال العادل. إذ يشير فقدان الثقة في الحكومات والحاجة إلى دعم المجتمع

المدني إلى ضرورة إعطاء الأولوية لإلغاء المركزية وتنويع التدفقات التمويلية الموجهة إلى أنشطة مكافحة التغيّرات المناخية، لتنتقل من التركيز على المشاريع إلى استهداف المستهلكين. أشار المشاركون أيضاً إلى عملية تسهيل توجيه الأموال نحو البلدان المتضررة من النزاعات باعتبارها ضرورة يمكن أن تؤدي دوراً أيضاً في بناء السلام. وتحدثوا أيضاً عن المخاطر التي تواجه الصحفيين. إذ يجد الصحفيون صعوبة في جمع المعلومات والبيانات ويواجهون مخاطر كبيرة خلال إجرائهم تحقيقات في الانتهاكات الميدانية. وأكدت المجموعة على وجود وسائل واحتياجات بديلة يمكن تغطيتها دون تعريض سلامة الصحفيين للخطر.

الدروس المستفادة

أتاحت ورشة العمل المغلقة التي استمرت يوماً كاملاً والتي عقدت بعد انتهاء المؤتمر العديد من فرص التعلم الرئيسية والأفكار. ومن بين الدروس الرئيسية المستفادة التي اكتسبتها المجموعة واتفقت عليها هي الحاجة إلى الحصول على البيانات والإفصاح عنها بشكل واضح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمزيد من الفرص لتبادل الخبرات، وعرض الممارسات الرائدة، وتنظيم مساحات للتعاون تكون قيادتها في المنطقة.

وكشفت المحاولات الرامية إلى مناقشة إمكانية تشكيل تحالفات تستند إلى أوجه التآزر المحددة حول الانتقال العادل عن عدة فرص وتحديات. من ناحية، أظهرت أن أصحاب المصلحة يعترفون بالاعتماد على مبادرات وآراء بعضهم البعض. ومن ناحية أخرى، كشفت عن وجود عقبات يجب التغلب عليها قد تتجاوز نطاق عملهم أو قدرتهم على العمل. على الرغم من أن السرد المهيمن طوال المؤتمر كان من الواضح أنه اجتماعي وسياسي، وهو أمر مسلم به إلى حد كبير، فإن وجود منظور يسعى إلى الحل من شأنه أن يفتح المجال لمزيد من التعاون والاستعداد لاتخاذ إجراءات، خصوصاً مع اقتراب مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرون لتغير المناخ (COP28). وهناك انحياز أكبر نحو التركيز على العقبات في سياقات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا ليس فريداً من نوعه.

أدى القمع المنهجي، جنباً إلى جنب مع الفساد والفشل في رؤية التطورات في المنطقة، إلى شعور المنظمات والأفراد باليأس الموجه عبر عقلية الضحية. ومن المهم مناقشة الجهود الاستعمارية والتوترات السياسية القائمة عند صياغة مناقشة الانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاعتراف بها. ولكن يتعين علينا بصفتنا جهات فاعلة غير حكومية أن نتحلى بروح الأمل، تلك الروح التي تعتزم التخفيف من حدة الأمور ولكنها أيضاً تتحمل المسؤولية وتلتزم بتحقيق العدالة. وبصفتنا منظمات المجتمع المدني، فإن واجبنا هو أن نكون مراقبين على هذه العملية.

الخاتمة

قدمت المجموعة العديد من الأفكار والسرديات التي يُمكن تناولها بالبحث. فقد أظهر المؤتمر العقلانية والقدرة على صياغة انتقال عادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثمة أهداف واضحة يمكن أن تمهد الطريق نحو مسار واضح للانتقال العادل، مع التوافق على المبادئ والتعريفات. وتتمثل الخطوة الأولى في ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز التواصل بين جميع أصحاب المصلحة حتى يمكن بناء هذه الثروة المعرفية على كل تجربة من تجارب الجهات الفاعلة وتنسيق الجهود عبر المنطقة بأكملها. لقد كانت تجربة إيجابية عموماً أن نشهد الشعور بالتفاهم والاتساق لدى المشاركين نحو الانتقال العادل. علاوة على ذلك، يتعين علينا أن نتواصل فيما بيننا بفعالية أكبر وأن نلتقي بشكل منتظم حتى يتسنى لنا أن ندرك المنظور الأوسع نطاقاً، والتوافق مع المحادثات العالمية، وتحديد هدف مشترك للوصول إليه.

الجلسة الثانية: انتقال العدالة البيئية: من هي المجتمعات المتأثرة ومن الذي تم استبعاده؟

كيف يمكننا تجنب تحول الطاقة الذي يعزز الهياكل الاقتصادية التقليدية وأوجه عدم المساواة؟

د. إيمان اللواتي
مديرة البرامج البيئية في مؤسسة «روزا لوكسمبورغ».

التغيرات المناخية والتحولات البيئية التي تشهدها المنطقة العربية ستزعزع الأسس الاجتماعية – والاقتصادية والإيكولوجية لحياتنا. فبحسب هيئة المناخ، ستتعرّض فان منطقة الحوض المتوسط ستتعرض لاشتداد الأحداث المناخية المتطرفة، مثل حرائق الغابات والفيضانات، مع زيادة في معدلات القُحولة والجفاف. وعامة، وسيكون تأثير هذه التغيرات المناخية عموماً أقوى على بلدان الجنوب مقارنةً ببلدان الشمال. فالأنظمة البيئية في شمال إأفريقيا مثلاًعلى سبيل المثال، هشة وغير قادرة على التأقلم مع التغيّرات المناخية الحالية والمنتظرة. وتعزى هذه الهشاشة ب في الأساس إلى تأثير المنوال السياسات الاقتصادية المُتّبعة في المنطقة ، والقائمة على استنزاف الموارد الطبيعية. فب فالاعتماد أساساً على استخراج الموارد كنمط تنموي رئيسي، دمرت الأنشطة الاقتصادية البيئية، وأثّرت على إمكانية تأقلم الأنظمة البيئية في المنطقة أمام التغيرات البيئية، وعرقلت ة إمكانيات الاستجابة للتغيرات المناخية.

وفي حين ينبغي أن تُعطى دول شمال إفريقيا المزيد من الاهتمام والالتزام للتصدي والتأقلم ل لتغيّر المناخ والتأقلم معه، إلا أن الخطاب البيئي السائد في دول عالم الجنوب يصوغه البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ووكالات الاتحاد الأوروبي، إلخ... والتي تصوغ التقارير والندوات حول الأخطار المترتبة عن على ارتفاع درجات الحرارة في العالم، وتدعوا إلى التحرك بشكل القيام بعمل عاجل، وتعزيز الطاقات المتجددة، وتطبيق خطط للتأقلم.

إلى أن لكن هذه التقارير والتحاليل هي تقارير تقنية، لا تأخذ بعين بالاعتبار قضايا الطبقات الاجتماعية، أو العدالة، أو السلطة، أو التاريخ الاستعماري للمنطقة. ب على العكس، هي تقدم حلولاً تستند ع إلى السوق العالمي للطاقة من دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإيكولوجية والمناخية.

فهذه الحلول ترتكز أساساً على فكرة أن السوق الحر قادر على تنظيم نفسه. ذاته. وعلى الرغم من تسعير الاستعمالات كثيفة إفراز الكربون، باعتبار انبعاثاته هي المسؤول الأول عن لى الانحتباس الحراري والتغيرات المناخية، والتحفيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة لتكثيف الطلب عليها، كي لتعوّض الطاقات ال غير المتجددة، ، تبقى إلى يومنا - أي بعد 20 عاماً سنة من التسويق لهذه الحلول التقنية - الغالبية العظمى من انبعاثات الكاربون في تزايد ويبقى الاستثمار في الطاقات المتجددة غير مواكب للطلب العالمي المتزايد على الطاقة، ويبقى الوقود الأحفوري مهيمناً يهيمن إلى حد كبير على تقسيم مصادر الطاقة العالمية.

إلى جانب عدم فعالية هذه الحلول التقنية، نلفت هنا النظر هنا إلى تأثيراتها الاجتماعية السلبية، على الرغم من أن أي مشروع انتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقات

المتجددة، بغض النظر عن طريقة إنجازه، يقدّم على أنه سيساعدنا على تفادي الاضطراب المناخي. فغالبًا ما إذ ترتكز تستند هذه الحلول غالباً ع على فكرة أن صحراء شمال أإفريقيا هي مساحة شاسعة فارغة وغير مستعملة، وغير مؤهلة للسكن. وتؤكد هذه التقارير أن استعمال هذه الأرض للمشاريع الطاقات المتجددة لن يؤثر على سبل عيش المجتمعات المحلية. إلا أنه على سبيل المثال، سيُطوّر مثلاً سيتم تطوير مجمع «نور ميدلت» للطاقة الشمسية الجديد في المغرب على مساحة تزيد على ن 4000 هكتار في وسط البلادالمغرب لإنتاج الكهرباء المتجددة. وأكثر من نصف هذه الأراضي هي أراضي الجموع، تُدار من قبل ثلاث مجتمعات زراعية أمازيغية، في حين صُنّف تم تصنيف النصف الآخر منها تقريبًا على أنها كأراضٍ حرجية، وتديرها حاليًا مجموعات محلية. تمت مصادرة هذه الأراضي لغرض هذا المشروع عبر من خلال القوانين الوطنية التي تسمح بمصادرة الممتلكات من أجل «المصلحة العامة». فوجدت هذه المجتمعات نفسها من دون أراضٍ ي للعيش.

ونلاحظ أن تونس تتبع نفس النهج نفسه. فقد فأدت استراتيجية انتقال الطاقة الانتقال الطاقي التي اعتمدتها الحكومات التونسية المتعاقبة على مدى العقد الماضي إلى إهمال حقوق المجتمعات المحلية، التي تتراوح بين عدم كفاية الحصول على الكهرباء ومصادرة الأراضي، ولا سيما بالنسبة إلى ل السكان الذين يعيشون في مناطق مهمّشة بالفعل. والواقع أن المواطنين في بعض المناطق هم الذين يعرقلون مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مشاريع مزارع الرياح في برج صالحي في الوطن القبلي، التي يعود تنفيذها إلى أكثر من 20 عاماً، وأسفرت عن العديد من المظالم وفقاً للسكان. ومن الأمثلة يمكن ذكر عرقلة مشروع سقدود من طرف السكان في ولاية قفصة في تونس. وهو يُعتبر هذا المشروع من المشاريع الخمسة العملاقة التي أعلنت عنها الحكومة التونسية مؤخراًأخيراً، إلا أن تنفيذه يعتبر مصدراً إضافياً للتهميش من قبل المواطنين. فبالإضافة إلى احتكار أراضيهم ومواردهم، لا يثق السكان المحليون في الاستفادة من عائدات الطاقة المنتجة في منازلهم وأرضهم.

ما يجب أن نأخذه بعين بالاعتبار هو أن تلك المجتمعات لم تُجرّد يتم فقط تجريدها من أراضيها التي ظلوا ت فيها كمزارعين ومزارعات ورعاة على مدى قرون، بل هي م مجتمعات ت فقد أعضاؤها أراضيهم ووظائفهم ومنازلهم لغرض بناء مزارع طاقات متجددة، والتي لا يعملون فيها وغير مندمجين ولاهم مندمجون اقتصادياً في مشاريعها. فالسياسات الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إأفريقيا تركز بشكلٍ تركيزا بشكلٍ مفرط ا على تنفيذ مشاريع كبيرة مهما كانت التكاليف، ولا تراعي بما فيه الكفاية احتياجات السكان المحليين والبيئة التي توجد فيها هذه المشاريع بما فيه الكفاية، ولا تولي اهتماماً كافياً للشروط اللازمة لإدماجهم اقتصادياً.

أخيراً، يتم تقديم تُقدّم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، أو مؤخراً الهيدروجين الأخضر، كحل غير سياسي وفني فقط. من خلالعبر تقديم المنطقة الأورومتوسطية كمجتمع موحد، وتقديم تغير المناخ كمشكلة مشتركة، من دون ربطه بالسياق السياسي أو الاجتماعي الاقتصادي، ويتم التغاضي التام عن المسؤوليات التاريخية للغرب الصناعي، وعن عواقب النموذج الرأسمالي لاستخدام الطاقة، وكذلك والاختلافات في قابلية التأثر بين دول الشمال ودول الجنوب. فالانتقال إلى الطاقةي المقترح حالياً يسعى في الواقع إلى الحفاظ على الوضع الراهن والحفاظ وعلى تناقضات النظام العالمي الذي وهو أصل هذه الأزمات المناخية.

فكيف نتجنب أن يعزز الانتقال إلى الطاقي الطاقة فكرة الاقتصاد التقليدي واللامساواة؟
تتطلب معالجة أزمة المناخ العالمية تخفيضاً خفضًا سريعًاً وجذريًاً لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتحول نحو الطاقات المتجددة. إلا أنه لا يمكننا التهرّب من مسائل إحداث تغيير جذري بشأن طرقنا في الإنتاج والتوزيع، وأنماطنا الاستهلاكية والقضايا الأساسية كالإنصاف والعدل في المجتمع. وإلا فالنتيجة ستكون مجرد انتقال بسيط من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. لكن مثل هذه التحولات تتطلب استثمارات عامة ضخمة في الطاقة المتجددة، والنقل العام، وتنويع الاقتصادات بعيدًاً عن الوقود الأحفوري، وما إلى ذلك. مع الأخذ في بالاعتبار أن الوضع الاقتصادي والسياسي

للمنطقة، من تفاقم المديونية وهشاشة الأنظمة الاقتصادية أمام الأزمات العالمية، ومن تضييق على الحريات واتساع مجال الديكتاتوريات والقمع، سيجعلنا نحتاج إلى حلول سياسية وليس لا تقنية وفحسب، وخلق مساحات صنع قرار جديدة من أجل لتنفيذ مشاريع خضراء عادلة ومراعية فعلاً للبيئة. نحن بحاجة ل إلى إعادة صياغة النقاش حول قضايا العدالة والمساءلة، والمصالح العامة بعيداً عن منطق السوق الذي يحوّل موارد رزقنا والطبيعة إلى سلعة. والأهم من ذلك هو ضرورة تبني طرق فعالة لإشراك المواطن في اتخاذ القرار واستشارته بشكل لائق عبر من خلال منح الشعوب الحرية في التعبير عن تاطلاعاتهم، وبشكل مسبق، عن موافقتهم أو رفضهم اللمشاريع التي قد تؤأثر بشكل أو بآخر على في حياتهم.

قضايا الجندر وأزمة المناخ والنسوية التقاطعية: المزارعات في غور الأردن

ميليسا باوسون
محررة مشاركة في مبادرة «ما بعد الإتجار بالبشر والعبودية» (Beyond Trafficking and Slavery)، وصحفية مستقلة.

تعاني المُزارعات في الأردن، تحديداً في منطقة بغور الأردن تعرف باسم غور الصافي، من تحديات متزايدة بسبب شح المياه. بوصفي صحفية، أجريت لقاءات مع النساء في غور الصافي عدة مرات على مدار عام ونصف العام، على خلفية مجموعة من المقالات التي نُشرت باللغتين العربية https://jeem.me/gender-sexuality/1207 والإنجليزية. تقدم تداعيات شح المياه على تلك المزارعات مثالاً على الكيفية التي يمكن أن تؤدي من خلالها الهوية الجندرية وأوجه التهميش التقاطعية إلى تفاقم الأوضاع الهشة للمجتمعات وزيادة تأثرها بأزمة المناخ.

يعاني الأردن من أزمة شح في المياه لا تصدق، مع تقارير تشير إلى كونه ثاني أكثر بلدان العالم فقراً في مصادر المياه. خلال السنوات الأخيرة، واجه الأردن طلباً متزايداً على الموارد المائية، مع زيادة النمو السكاني وارتفاع أعداد اللاجئين. وقد تفاقمت تلك القضايا مع غياب السياسات المائية المستدامة وسوء إدارة الموارد، إضافةً إلى التأثيرات الخارجية الناتجة عن التغييرات المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتناقص كمية الأمطار. ويؤدي كل هذا إلى نقص متزايد في حصة المياه التي تصل إلى مزارع النساء في غور الصافي.

وتقول النساء العاملات في مجال الزراعة بغور الصافي إن حصة المياه التي كن يحصلن عليها من البلدية، قبل أربع أو خمس سنوات، كانت تتراوح ما بين مرة واحدة يومياً إلى أربع مرات أسبوعياً. أمّا الآن، فإنهن يحصلن على المياه مرة أو مرتين أسبوعياً. وقد أثر ذلك كثيراً على المحاصيل التي يمكنهن زراعتها وتوقيت زراعتها وكميتها وجودتها.

وقد أدى الانخفاض السريع في كمية المياه المتوافرة إلى زيادة الديون في غور الصافي، فقد أصبحت الزراعة مصدر دخل غير مربح للغاية. ولذلك اضطر كثير من المزارعين إلى ترك القطاع الزراعي والبحث عن عمل آخر. لكن من الصعب على النساء إيجاد فرص عمل خارج مجال الزراعة، فمعظم الوظائف الأخرى يشغلها رجال. لذلك، تعاني كثير من النساء من البطالة إذا لم يعملن في الزراعة. ولهذا، ليس مفاجئاً أن غالبية المزارعين في غور الصافي نساءً، لكن ملكية كافة الأراضي تقريباً تعود لرجال. ويعني ذلك أن معظم النساء يعملن في أراضي لا يملكونها. تمنع هذه الدينامية النساء من اتخاذ أهم القرارات المتعلقة بأعمالهن الزراعية، مثل متى يبعن أو يؤجرن أراضيهن في حال تدني المحاصيل أو الاضطلاع بمهمة توظيف وإدارة شؤون الموظفين أو حتى اختيار المنتجات التي يشترونها ويبيعونها.

ينطبق هذا على الوضع العام الأوسع نطاقاً في الأردن. ففي كافة أرجاء البلاد، تشارك النساء في القوة العاملة الزراعية غير الرسمية أكثر من الرجال -وبالتالي فإن وضعهن الاقتصادي أكثر هشاشة- وهو توجه سائد يمكن ملاحظته في كافة القطاعات. وعندما تقل قدرة المجتمعات على الصمود من الناحية المالية، تقل أيضاً قدرتها على تحمل الصدمات المالية الناتجة عن الأنماط الجوية القاسية والتغيُّرات المناخية.

تجدر الإشارة أن تأثر النساء في غور الصافي بأزمة المناخ ليس بسبب أنهن نساءً فحسب، بل أيضاً لأنهن يعشن في مناطق ريفية، وبالتالي فهن فقيرات إضافةً لكونهن

مزارعات. يمكن أن تتوافر عشرات السمات الشخصية الأخرى التي تفاقم من هذا الوضع الهش، مثل الإعاقة واللجوء والميول الجنسية والتهميش العنصري.

بالنسبة للنساء أنفسهن، فإن هويتهن الجندرية ليست مهمة كثيراً مقارنةً بالفقر المنتشر على المستوى المحلي ونقص الدعم الموجه للمزارعين المحليين بشكل عام. لا يمكن لامرأة تعيش في العاصمة، وحاصلة على درجة جامعية ولديها ثروة عائلية، أن تتخيل حتى بعض التحديات التي تواجه امرأة ريفية فقيرة، أو رجل ريفي فقير. لهذا لا يمكننا التحدث عن أوجه الضعف والهشاشة -سواء أكانت تتعلق بالجندر وتغيُّر المناخ أم غيرها من أسباب التهميش- دون النظر من خلال عدسة تقاطعية. ولكن عندما يتعلق الأمر «بأوجه الهشاشة والضعف»، ينبغي علينا التفكير ملياً في أنواع السرديات التي نصيغها. فالنساء في غور الصافي لسن بالتأكيد ضحايا لهذا الوضع. فهن يتمتعن بسلطة محلية كبيرة، إذ إن كثير من النساء اللاتي تحدثت معهن يترأسن جمعيات محلية وأسسن مجموعات نسائية محلية وبعضهن عضوات في المجالس البلدية المحلية، وأصواتهن مسموعة ويقمن بالبت في بعض القرارات على المستوى المحلي. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الحكومات والجهات المانحة الكبيرة تصغي إليهن.

وتؤثر هذه الحكومات والجهات المانحة الكبيرة بشكل كبير على حياة تلك المزارعات، مثلاً، من خلال اختيار من يجب تمويله ودعمه ومن خلال اتفاقيات التجارة الحرة وسياسات التكييف الهيكلي. في المقابل، لا تمتلك النساء التأثير ذاته. لهذا، إذا كان المجتمع العالمي سيبدأ في تبني المقاربات العادلة لأزمة المناخ، فعلينا التصدي لهذه المشكلة.

لكن الحلول الممكنة لهذه المشكلة هائلة ومعقدة. ولا أملك بالطبع إجابات قاطعة، لا سيما وأنني غريبة عن المنطقة وأتحدث من موقع امتياز نسبي كبير. وهذا يعني أن الخطوة الأولى يجب أن تتمثل في الاستماع إلى أشخاص مثل المزارعات في غور الصافي وإشراكهن في الحوار، تلك النساء اللاتي نادراً ما يحظين بأيّ اهتمامٍ على طاولات صنع القرارات الكبيرة، التي تتجاوز سياقهن المحلي والتي تمتلك بالفعل الموارد اللازمة لإحداث تأثير.

ولا تقتصر هذه المشاركة على توجيه أسئلة لهن خلال استطلاع شكلي مثلما هو معتاد. بل يعني إعطاء الأولوية لإجراء حوارات مع الفئات المهمشة على مستوى صنع القرار، وتقاسم سلطة اتخاذ القرار معهن، وإعادة هيكلة عمليات التشاور لتشمل الفئات الأكثر تأثراً.

تتمثل إحدى الخطوات المهمة الأخرى في إتاحة بعض المرونة في التصنيفات الشخصية التي تسترشد بها برمجة المشاريع. تركز المنظمات غير الحكومية والباحثون كثيراً على الجندر وتغيُّر المناخ، وكأنهما يشكلان معاً فئة واحدة متكاملة. لكن تجارب الأشخاص لا تتناسب مع هذه النظرة السطحية. عندما تناقشت معهن حول هذا «الموضوع»، أخبرتني النساء في غور الصافي أن ثمة اعتبارات كثيرة تأتي قبل هوياتهن الجندرية وتتجاوزها، مثل معدل البطالة المرتفع والديون والفقر.

يمكن للجندر أن يمثل منظور مهم للغاية لدراسة الأزمة المناخية وتوجيه الدعم. لكن علينا التأكد من أن السرديات والبرامج والأموال، كلها قادرةً على دعم الأشخاص من مختلف الهويات والتصنيفات. ويجب علينا ضمان أن المقاربات التي نتبعها ليست مجرد استطلاعات شكلية وإنما نُهج مصممة لأشخاص حقيقيون يخوضون تجارب معقدة ويمتلكون سمات متعددة.

في مجال تخصصي، يُقصد بالتحول إلى المقاربات الأكثر شمولية التعاون مع الصحفيين المحليين وتوفير منبر لإيصال أصوات المجتمعات المحلية وإشراكها في عملية صياغة السرديات الخاصة بالهوية والخبرات العملية. آمل أن يكون ذلك جزءاً من تغيير كبير يمهد الطريق أمام إتاحة مساحة أكبر للأصوات المحلية ويثق بها. صحيح أن كثير من المنظمات والأفراد يبذلون مجهوداً كبيراً بالفعل لتحقيق ذلك. لكننا بحاجة لبذل مزيد من أجل تحقيق الانتقال العادل.

أفكار حول العدالة البيئية والانتقال العادل ب في العالم العربي

صقر النور

نحن نعيش في عصر تمثل فيه الحضارة الرأسمالية القوة

الدافعة الأساسية للتغيير في نظام كوكب الأرض،، وهذا ما يُحدث خرقًا مثيرًا للقلق في قدراته الكوكب، واضطرابًا في الأنظمة المناخية والبيئية التي تهدد الحياة ككل في كافة أرجاء الكوكب. على خلاف مصطلح الأانثروبوسين الأكثر انتشاراً والذي يشير إلى الحقبة التي بدأ فيها التأثير البشري الكبير على جيولوجيا الأرض، والنظم الإيكولوجية، يجادل جاسون مور أاننا نعيش في عصر «الكابيتالوسين - Capitalocene، إذ حيث تعتبر الرأسمالية كنظام مهيمن (وليس مجمل البشر) مصدراً لهذا الوضع الذي نعيشه الآان. وفقًا لهذه ا الرؤية، تمثل الرأسمالية نظامًا يحكم علاقات القوة والتراكم وإعادة الإنتاج داخل شبكة الحياة. والتمدد المستمر للنظام الرأسمالي، وزيادة التراكم والنمو اللامحدود مدعوماً بالاستغلال المستمر الاستمراري للطاقات البشرية وغير البشرية في إطار من الاستغلال والاستنزاف والتراتبية لشبكة الحيوات ب على الكوكب.

انشغالنا بمخاطر التسارع المستمر لتغيّر المناخ وتدهور الموارد البيئية، كما ي تسجله تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، يجب ألّا يحول دون التركيز على الأسباب الجذرية لهذا الخلل والتصدع في النظام البيئي. هذا الخلل ليس نتاجًا لإجمالي سكان الكوكب، كما تحاول بعض القراءات المجتزأاة تصويره وتقديمه على شكل معادلة مالتسية للأزمة (أي أن العلاقة بين الارتفاع الزيادة المتزايدة لعدد السكان وندرة الموارد ت يتُسببان هذا العطب أو الخلل). إذ يشير الإنتاج المعرفي المتراكم الآن بلا من دون شك إلى أن المسؤولية واضحة ومحددة، وهي نتيجة لبنية النظام الرأسمالي. ونشير كمثال، يكمن الإشارة إلى تقرير مركز المساءلة المناخية الذي يوضح أن 100 شركة عالمية فقط كانت مصدر أكثر من 70% في المئة٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم.3 ويمكن الإشارة أيضا ل وإلى دراسة جيسون هيكل4 التي تظهر أانه -– تاريخياً - كانت الولايات المتحدة مسؤولة بمفردها عن 40% في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الزائدة، والشمال العالمي مسؤول بشكل جماعي تاريخياً عما لا يقل عن 92% في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الزائدة. وبالتالي، تتطلب المسؤئولية التاريخية تتطلب جبر إصلاح الضرر عبر تحمّل نتائج الخسائر والأاضرار الناجمة عن اضطراب نظام الكوكب، وهوجبر الضرر ليس منة أاو تعاطفاً أاو إاعانة، ولكنه ركن أساسي من أاركان العدالة الإجرائية، بالإضافة إالى كونه عرفاً مترسّخاً لدى الشعوب الأاصيلة والمجتمعات المحلية.

وعلى الرغم من تسارع الأازمة، إالا أاننا نلاحظ انه في عالم اليوم أيضاً نلاحظ زيادة النقاشات والفعاليات والنضالات التي تتحرك وتضغط لتبني نظام إنتاج واستهلاك بديل مناهض للنظام المهيمن الذي ينتج شكلاً من أاشكال الاغتراب أاو الانفصال بين الإانسان والطبيعية. هذا الاغتراب أاو الانفصال ولّد صدعاً في التبادل المتكافئ بين الإانسان والطبيعة والذي بدوره يعوق استمرارية وتجدد البيئات الطبيعية والمجتمعات الإنسانية.

فكرة العدالة البيئية تترتكز على التوزيع العادل والمتكافئ للأعباء والفوائد البيئية، وتعزز المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة. فغياب العدالة البيئية يتجلى في فقدان الإنصاف والمساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية، وغياب العدالة في التوزيع المنافع المرتبطة بالموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه والمراعي ومصائد الأسماك، بين الفئات السكانية المتنوعة. كما يتناول المفهوم أايضاً التفاوت في الأعباء البيئية التي تتحملها القطاعات الاجتماعية المختلفة، والناتجة عن تأثيرات القضايا والأزمات المرتبطة بالموارد الطبيعية. ويشدد هذا المفهوم أيضاً على الحاجة إلى ل إشراك الجماعات المهمشة اجتماعياً وسياسياً وجغرافياً وعرقياً في صنع القرارات البيئية، وحمايتهم من تحمل المخاطر والأاعباء غير المتساوي بين المجموعات الاجتماعية والجنادرية للأزمات البيئية. إن الحركات البيئية بتجذرها هي التي فرضت مصطلحات وممارسات العدالة البيئية والانتقال العادل على النقاشات العامة محلياً وعالمياً لمواجهة كافة أاشكال التمييز وغياب العدالة البيئية.

تظهر مفاهيم العدالة/غياب العدالة البيئية في السياق العربي بأشكال ملموسة ومتعددة، في الوصول إلى المياه النظيفة، والغذاء الصحي، والهواء الخالي من التلوث والتربة غير الملوثة. هناك العديد من الأمثلة لأاشكال غياب العدالة البيئية في عالمنا العربي، ونذكر منها مثلاً على سبيل المثال لا الحصر أوضاع الفلاحين الصغار

الذين يتعرضون للظلم البيئي، حيث يتم توجيه إذ تُوجَّه الموارد المائية والأراضي لصالح المستثمرين الكبار المحليين والدوليين والمزارع التصديرية التي تركز على الأسواق الأوروبية، حيث بينما تعمل النساء عادةً في تحت ظروف عمل صعبة، في سياق استغلالي.5

هذه الممارسات تتناقض مع مبادئ العدالة البيئية، والتي تطالب بمعاملة عادلة ومشاركة فاعلة لجميع الأشخاص، بغض النظر عن العرق، اللون، الأصل القومي، أو الدخل، او الموقع الجغرافي، أو الطبقة الاجتماعية. يتطلب تناولنا لمفهوم العدالة الاجتماعية أخذ هذه التقاطعات الاخذ بالاعتبار، لهذه التقاطعات ليس فقط على المستوى العالمي (شمال - جنوب)، ولكن أيضاً على المستوى المحلي (الموقع الجغرافي – النوع الاجتماعي – الطبقة الاجتماعية) داخل شبكة علاقات القوى المحلية والدولية. فالعدالة البيئية ليست بديلاً عن العدالة الاجتماعية، وإذا كانت هناك معالجات تركز على لغة ضيقة لمسألة العدالة البيئية وتحاول فصل البيئي عن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتعزل المحلي عن العالمي، فإن أحد الأدوار المنوطة بالحركة البيئية هي إيجاد أطر تسمح باستخدام لغة واسعة للعدالة البيئية تشمل مسائل العدالة التوزيعية والاعتراف الثقافي والنوع الاجتماعي والعدالة الإجرائية.

وإذا انتقلنا اإلى مفهوم وممارسات الانتقال العادل، فيمكن فهم الانتقال العادل في سياق المنطقة العربية كنهج متعدد الجوانب يربط بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية والبيئية، يمتد من المجتمعات المحلية إلى الدول الوطنية ويتسع إلى نطاق عالمي. يفتح هذا النهج مجالاً لمحادثات حيوية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الطبيعة والنوع الاجتماعي والطبقات الاجتماعية وأشكال متعددة من مكافحة الاستعمار الجديد في ما يتعلق بالانتقال نحو بديل منخفض الكربون لأنظمتنا الحالية. في جوهره، يعني الانتقال العادل خلق علاقة جديدة وتصور بديل، ليس فقط في علاقتنا البيئية، ولكن في مجتمعاتنا، واقتصاداتنا وأسلوب إنتاجنا واستهلاكنا. يتطلب منا جميعًا - المنظمات المدنية والحكومات والمجتمعات والأفراد - أن نجتمع في جهد متوازن لبناء مستقبل ليس فقط مستداماً، ولكنه متجدد، وأيضًا عادل أيضاً.

في سياق قطاع الزراعة في شمال إأفريقيا، سيتضمن الانتقال العادل تعزيز الممارسات المستدامة التي تتعامل مع التحديات البيئية، مع دعم معيشة الفلاحين والمزارعين الصغار والمزارعين الصغار من خلال تطوير السياسات العامة. في دراستي لإمكانات الانتقال العادل في الزراعة في بشمال إأفريقيا،6 بينت قوة المعرفة المحلية والممارسات الزراعية البيئية في مواجهة الأزمات البيئية. ومن خلال تقييم مقارن للتحولات في سياسات الزراعة في الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، أكدت على إمكانية الزراعة البيئية وتطوير بعض الممارسات المحلية كأداة لتعزيز انتقال عادل ومتجدد في قطاع الزراعة في شمال إأفريقيا.

في الانتقال العادل للزراعة نجادل بأان السيادة الغذائية لها دور محوري في تحقيقه انتقال عادل، من المهم أن ندرك أن مفهوم وسياسات السيادة الغذائية تتعدى الأامن الغذائي. إنها تتعلق بحق الناس في الغذاء الصحي والمناسب ثقافيًاً الذي ينتج عن من خلال أساليب الزراعة الإايكولوجية، وحقهم في تحديد أنظمتهم الغذائية والزراعية الخاصة بهم. في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إأفريقيا، يصبح هذا أمرًاً بالغ الأهمية بالنظر إلى ل اعتماد المنطقة على استيراد الغذاء، ومشكلات ندرة المياه، والتحديات الزراعية المرتبطة بتغير المناخ.

ومع ذلك، من الحيوي مواجهة التحديات التي تحد من قدرتنا على وضع جدول أعمال هذا الانتقال العادل محلياً وعربياً، خصوصاً خاصة عند تحليل الصفقات الخضراء الجديدة للكيانات الكبرى والمهيمنة، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فطموحاتهم لمستقبل أكثر خضرة يجب أان ي تثير اهتمامنا، لأنه من الواجب الإشارة إإلى العلاقة بين هذه الصفقات الخضراء شمالاً وإاثقال كاهل الجنوب عبر من خلال تحويله الجنوب ل إلى مركز للصناعات الملوثة وتصديرها، وإلى مصدرا لاستيراد الطاقة النظيفة، واستمرار أاشكال الممارسات الاستخراجية التي تستنزف الموارد والطاقات ب فيه.

الجنوب. وتتحول دولنا ل إلى مصدر لتعزيز «نمط عيش إمبريالي»7 وملون ب بلون أخضر زائف في الشمال، مع استمرار تابعية الجنوب، واستمرار التبادل ال غير المتكافئ بيئياً واقتصادياً بين دولنا والشمال العالمي.8 يجب أن ندافع عن انتقال عالمي عادل حقاً لا يترك أحداً وراءه، مع ضمان توزيع عادل للموارد والمسؤوليات لا يغفل المسئؤولية التاريخية وإصلاح جبر الضرر والتفاوتات المحلية.

غالبًا ما يتم الاعتماد غالباً على الاستثنائية في التعامل مع قضايانا العربية في العديد من الأدبيات وأيضا في المحافل الدولية أيضاً، وهذا النهج يتطلب أان يواجه بشكل كلي عند التعامل مع القضايا البيئية والحركة الاجتماعية البيئية. والسبب ليس فقط أان الأازمة البيئية التي نعيشها تتجاوز مفهوم الدولة القومية والنطاق الجغرافي، ولكن أيضًا لأن النضالات اللازمة لتجاوزها تتطلب تشبيك النضالات المحلية والإقليمية والعالمية بطرق تنظيمية جديدة.

هذا التنظيم يعيدنا بوضوح إلى جذور المفاهيم التي نناقشها الآن، وأشير هنا خصوصاً بالأخص إلى مصطلحي العدالة المناخية والانتقال العادل. هما نتاج نضالات تولدت بين الفئات المهمشة والمستبعدة، لمنع اختطاف هذه المصطلحات وإزاحتها عن سياقها وتحويلها إلى أدوات لإعادة تشييد النظام الرأسمالي الذي تسبب في الأزمة، بلون أخضر زائف.، لذا يتعين علينا تنظيم النضالات البيئية بطريقة جديدة.

يقترح نيكولا شولتز 9 أن التغيير في علاقات القوى يتطلب اتخاذ أن تأخذ الحركة البيئية العالمية شكلاً طبقيًا في تنظيم النضال والحركة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني هذا الأمر إعادة إنتاج النموذج القديم للصراع الطبقي الذي ساهم في تخفيف وحشية الرأسمالية على الرغم من فشله في تقويضها. بل سيتطلب الأمر منطقياً طبقياً إيكولوجياً واجتماعياً يخلق يولّد موقفًا جذريًا وعالميًا للنضال، يضع في قلبه الفئات الضعيفة والمهمشة على الصعد الأصعدة المحلية والقومية والعالمية على حد سواء.

من سيُترك لمواجهة هذا المصير المجهول؟

سماح حديد
رئيسة قسم المناصرة في مجال الإعلام والاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلس النرويجي للاجئين

إن تغير المناخ ليس تهديداً ينتظرنا في المستقبل البعيد، بل إنه يجتاح منطقتنا يومياً؛ إذ إننا نشهد بالفعل خسائره وأضراره في المناطق المتأثرة به في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ومن أوضح الأماكن التي يمكننا رؤيته فيها هي أهوار العراق القديمة. ففي بلد عُرِف منذ فترة طويلة بنهريْه الجاريين، تقدم الأهوار القديمة في العراق الآن شهادة واقعية مروعة عن ويلات تغير المناخ. فمع ارتفاع درجات الحرارة على مدى سنوات متتالية، استُنزِفت مياه الأمطار وتوقف تدفق المياه، وهو ما أدى إلى تآكل وانحسار سبل عيش مزارعيها بشكل مطرد. في زيارتي للعراق، تحدثتُ مع مزارعي الجاموس الذين يحاولون يائسين التشبث بما بقي من هذا المصدر الحيوي للحياة. طوال آلاف السنين، كانت الأهوار شريان الحياة لسكان المنطقة. أما الآن، فقد تحولت الأنهار إلى مستنقعات ضحلة ليس بها سوى بضع قطرات. وبالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، وثّقنا تأثير الجفاف على محافظات العراق، والتي كان منها: الخسائر في المحاصيل والماشية، وانعدام الأمن الغذائي، وانخفاض الدخل، ونزوح العائلات الفقيرة بسبب الجفاف. السؤال الأهم الآن هو من الذي سيُترك لمصيره في هذا الصراع. هناك أصوات ترزح تحت وطأة هذه المحنة، ويجب أن تكون على رأس أولويات الحلول المقدّمة ومحط اهتمامها؛ من تلك الأصوات هدى، مزارعة من الحويجة تبلغ من العمر 24 عاماً، قالت لنا «إذا استمرت ظروف الجفاف، فسوف تتدهور الزراعة، إذ كيف لنا أن نسقي الأرض في ظل شح المياه؟ خصوصاً وأن دخلنا يعتمد على الزراعة». وهناك سميرة من الموصل تشاركها أيضاً مخاوفها، فقد دفعها الصراع للنزوح الداخلي، ثم عادت مؤخراً إلى الموصل لتزرع أرضها مع طفليها، ولكنها عانت بالفعل انخفاضاً في

إنتاجية محاصيلها؛ وقالت لنا: «لا أعرف ماذا أفعل؛ أشعر بالضياع، ولا أستطيع مغادرة أرضي، فهي مصدر دخلي الوحيد. أعرف بعض الأشخاص من القرية الذين اضطروا إلى المغادرة إلى المدينة والعمل عمالاً بأجرة يومية في المتاجر؛ لكنني لا أستطيع فعل ذلك، فالزراعة هي الشيء الوحيد الذي أتقنه، وأنا أكبر من أن أضطر للنزوح [مرة أخرى]». تتطلع سميرة إلى أن ترى المنظمات غير الحكومية والحكومة تعملان معًا «لإيجاد حل لأزمتنا»، وإلا فإنها ستخسر أرضها.

وقد أجبرت هذه الظروف القاسية الناس على مغادرة منازلهم، مما عمّق وفاقم أزمة النزوح القائمة بالفعل في العراق. كما أُجبر العراقيون النازحون داخلياً – الذين كانوا قد نزحوا بالفعل بسبب الصراع – على الهجرة مرة أخرى بسبب الجفاف وعدم كفاية فرص الحصول على المياه في العراق. ومن الواضح بالفعل أن زيادة النزوح أمر مؤكد في المستقبل، خاصة وأن دورات الجفاف سوف تتفاقم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يعاني ملايين الأشخاص في المناطق المتضررة والتي مزقتها الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عواقب الحرب والنزوح، ويجب عليهم الآن التعامل مع عواقب تغير المناخ؛ ومع ذلك، فإن الدول العربية المتأثرة بالصراعات والنزوح، والأشد تضرراً من آثار تغير المناخ؛ هي الأقل جاهزية للتعامل مع تلك الآثار على أرض الواقع.

وفوق كل ذلك؛ يُلوّح تغير المناخ بتضخيم انعدام الأمن الغذائي، المستشري بالفعل في العراق وسوريا واليمن على وجه الخصوص؛ ففي منطقة غارقة بالفعل في سلسلة من أزمات النزوح، ستدفع الآثار المدمرة لتغير المناخ ملايين آخرين إلى الفرار مع تلاشي الدخل وانتشار الجوع. وفي شمال أفريقيا، قد يضطر ما يقدر بنحو 19 مليون شخص إلى النزوح من مناطقهم على مدى العقود الثلاثة المقبلة.

كما تعاني البنية التحتية المائية والزراعية في هذه البلدان في كثير من الحالات من الدمار الجزئي أو الكلي، مما يجعل هذه البلدان أشد تضرراً من تأثيرات تغير المناخ. بيد أن الشق الأكبر من نقاشات توسيع نطاق تمويل التكيف مع المناخ ليشمل البلدان المتضررة والمتأثرة بالصراعات، والجهود المبذولة لمعالجة آثار المناخ على النزوح؛ كانت محل تجاهل كبير في مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة بشأن تغير المناخ وتدفقات تمويل المناخ. ومن ثم، هناك حاجة ملحة لوضع خطط أكثر طموحاً لمعالجة آثار تغير المناخ على النازحين، ومطالبة الجهات الدولية المانحة وصناع القرار باتخاذ إجراءات أقوى، إذ تعد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أقل الدول المستفيدة من تمويل المناخ في العالم، كما لا يصل إلى الدول المتأثرة بالصراعات في المنطقة – مثل اليمن والعراق وسوريا – إلا فتات من منح الدعم الإقليمي.

علاوة على ذلك، فالبلدان الأكثر تضرراً هي من بين البلدان الأقل إطلاقاً للغازات الدفيئة. وإن الدمار واسع النطاق الذي تعاني منه بسبب الصراع يعود سببه في بعض الأحيان إلى التحالفات العسكرية الدولية. ورغم ذلك؛ لا تتلقى الفئات السكانية الفقيرة والمتضررة في هذه البلدان في كثير من الأحيان سوى القليل من الدعم من الجهات الدولية المانحة.

تطرح دول المنطقة أيضًا حجة مقنعة في مطالبتها بزيادات كبيرة في تمويل الخسائر والأضرار؛ ففي مؤتمرات المناخ السابقة، حاولت أغنى دول العالم إبقاء تمويل الخسائر والأضرار خارج جداول أعمالها. فمع أنها كانت مستعدة لاعتبار تغير المناخ مشكلة جماعية، إلا أنها تجنبت تحمل المسؤوليات التي تقع على عاتقها. والآن بعد أن أصبح لدينا صندوق للخسائر والأضرار، يجب ملؤه وتوجيهه إلى الفئات الأشد احتياجاً وتضرراً.

إن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الخاسر الأكبر من تأثيرات المناخ؛ وبالمقابل، فإنها ستستفيد كثيراً من تكثيف مفاوضاتها لتوفير تمويل مناخي أقوى للخسائر والأضرار يمكنه أن يعزز قدرة المناطق الأشد تضرراً في العالم على التكيف.

إن المجتمعات التي تعاني لا تستطيع الانتظار حتى تتحقق الوعود في المستقبل، وبالتأكيد لا يمكننا المضي قدمًا وتركها خلفنا.

الجلسة الثالثة: أوجه التداخل بين المياه والسيادة الغذائية والأمن؟

ما هو الدور الذي يمكن أن يخطط له المجتمع المدني في معالجة الأمن الغذائي والمائي؟

مراد زناسني
أستاذ الاقتصاد بجامعة محمد الأول

إن التغيّرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم، من جفاف وفيضانات وموجات الحر، وستزيد حدتها بحسب آخر تقرير للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية 2023 (سترتفع درجات الحرارة العالمية في السنوات الخمس المقبلة 2023 - 2027 بأكثر من 1.5 درجة مئوية بفعل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وظاهرة النينيو الطبيعية، لتصل إلى مستويات قياسية)، ألقت بظلالها على مشكلة شح المياه في الوطن العربي وشمال إفريقيا. فانخفاض التساقطات وعدم انتظامها في المنطقة، يطرح بشكل عاجل واستراتيجي، مشكلة السيادة المائية، وهي إحدى ركائز تحقيق الأمن والسيادة الغذائية.

وجاء في تقرير مشترك عام 2023 حول «مستويات الجوع وسوء التغذية في المنطقة العربية»، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، أن مستويات الجوع وسوء التغذية في المنطقة العربية وصلت إلى مستويات حرجة. فنحو 53.9 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية عام 2021، بزيادة 55 في المئة منذ عام 2010، و5 ملايين عن العام السابق. كما أشار التقرير إلى أن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي 162.7 مليون شخص، لم يستطيعوا تحمّل كلفة تبنّي نمط غذائي صحي خلال عام 2020.

لهذا السبب، تعتبر أقطار المنطقة العربية، كغيرها من دول العالم، أن الأمن الغذائي رهان كبير لضمان السلام والأمن الوطني والدولي، في إطار حركية السياق الدولي المتعدد الأزمات، كتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من المجاعة. فكل شخص من أصل تسعة يعاني من المجاعة على كوكبنا، كما أن جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية فضحت هشاشة النظام الغذائي الدولي، فضلاً عن النزاعات وأعمال العنف التي طال أمدها في المنطقة (اليمن، سوريا...).

فيشكّل ضمان الماء والغذاء يشكل معطىً استراتيجياً ومصيرياً على المستوى الجيوسياسي، فهو إذ ينعكس على البعد التنموي المستدام، بأبعاده البيئية والاجتماعية والاقتصادية ب في المنطقة العربية. وهكذا، لتحقيق الانتقال العادل أي التنمية المستدامة والانتقال الأخضر اللذيان يأخذان في عين بالاعتبار الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعددة الجوانب، فإن أقطار المنطقة العربية مدعوة أكثر من غيرها من مناطق العالم للعمل بسرعة وكفاءة من أجلإلى تحقيق مستقبل عادل ومستدام، من خلال عبر إشراك كل مكونات المجتمع.

في هذا الإطار، يُعدّ المجتمع المدني أحد الفاعلين الأساسيين في هذا الانتقال الأساسي والمصيري. فموقع هذا الأخير، بوصفه منظمات مهنية ومنظمات مجتمعية ونقابات عمالية ومؤسسات بحثية وأكاديمية وهياكل أخرى، يضعه في وضعٍ فريدٍ من نوعه للمساهمة، وبشكلٍ فعّال، في الدعوة والدفع من أجل سيادة الغذاء

والماء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإيجاد الطرق التمكين المُثلى التي تمكن من لتحقيق الأمن الغذائي والمائي والسيادة كجزء من عملية الانتقال العادل.

فالمجتمع المدني في الوطن العربي وشمال إفريقيا في عمومه لديه خطاب مشترك في ما يخص هذا الموضوع. أولاً، فهو يؤكد على ضرورة توفّر الغذاء في البلد، عبر من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو كليهما. وثانياً، يؤمن بأن كسب ربح رهان الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق فقط بتأمين المواد الأساسية في الأسواق الوطنية، بل أيضاً بتمكين المواطنين من الوصول الولوج إليها بأثمان مناسبة، وفي حدود مستوى قدراتهم الشرائية، وذلك في إطار سياسة غذائية تساهم في تعزيز الدولة الاجتماعية وتحقيق التوازن المنشود الكفيل بترسيخ السلم الاجتماعي. وثالثاً، يدعو إلى ضرورة أن يستهلك الأفراد الغذاء بكميةٍ كافية ونوعيةٍ مناسبة، وأن يتمتعوا بالصحة الكافية للاستفادة من الطعام. كما ينبغي أن تظل هذه العوامل جميعها مستقرة ومستدامة مع مرور الوقت، أي أن يكون الغذاء متاحاً للأجيال الحالية والقادمة على السواء.

كما أأن المجتمع المدني في المنطقة يشدد على ضرورة القطيعة مع جملة من الممارسات الغير المسؤولة مثل من قبيل العشوائية في تصدير المنتجات الزراعية من دون مراعاة احتياجات الأسواق المحلية، او أو ممارسات غير أخلاقية يقوم بها مضاربون وسماسرة ومحتكرون، يستفيدون من ضعف مراقبة الأسعار من طرف الأجهزة الرقابية سواء على المستويين ى المركزي أو المحلي، ويتسبب في رفع الأسعار إلى بأضعاف مضاعفة، من شأنها الإضرار بالأمن الغذائي. كذلك يدعو المجتمع المدني إلى ضرورة الحفاظ على أصناف البذور المحلية، وإلى أأن تبذل تعمل الحكومات مجهودات جهداً أكبر على مستوى التصدي لتغيّر المناخ، لمواجهة مشكلة انعدام الأمن الغذائي مستقبلاً، كما جاء في تقرير للبارومتر العربي حول الأمن الغذائي لفترة 2021-2022.

فعلى الرغم من تعدّد المجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يُحدث فيها فرقاً حقيقيّاً ، يبقى من أبرزها الدفاع عن الحق في الغذاء، والدفاع عن الحق وفي الحصول على الماء، وتعزيز جودة الغذاء والتقليل من التبذير وذلك من خلال الآاليات التاليةالآتية:

المساهمة بفعالية في رسم السياسات المائية والغذائية لبلدانهم؛

المشاركة في مختلف التجمعات الوطنية والإقليمية والدولية المهتمة بالسيادة المائية والغذائية؛

إرشاد ترشيد السياسات والخطط، وضمان التنفيذ ومساءلة الأطراف الفاعلة، بما في ذلك ومن ضمنها الحكومات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص؛

التوعية بضرورة الحصول على الأمن والسيادة الغذائية ب عبر استعمال جميع المنابر الإعلامية والتعليمية المتاحة؛

القيام بأنشطة رفع الوعي من ندوات وأأيام دراسية، وتكوين مختلف شرائح المجتمع في مواضيع تنمّي لديهم فيهم الحس البيئي، مثلاً في موضوع الاقتصاد الدائري، ومحاربة تبذير الماء والغذاءوالغذاء؛

الضغط والتعبئة الجماهيرية كلما كانت دعت الحاجة إليهما ى ذلك؛

العمل على توسيع وتشبيك تحالفات المنظمات المهتمة بالأمن والسيادة الغذائية على صعيد كل قطر على حدةى، ومن ثم تحالفات للسيادة الغذائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعزيز سبل التعاون بينها، خصوصاً في مجالات التعليم والبحث العلمي حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والتنسيق والتشاور المستمر، على غرار تحالفات ضد الجوع أأو تحقيق الأمن الغذائي الذي قامت به مجموعة من الدول؛

تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها وتوفير وسائل تنفيذ تكون ب على القدر نفسه من الطموح،

إحداث مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للانتقال العادل، كما على غرار ما قام به فعل رؤساء وممثلو الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمانات الوطنية ب في إأفريقيا والعالم العربي وأميريكا اللاتينية والكاريبي، حين التزموا في المغرب سنة 2019 في بإحداث بإقامة مرصد برلماني جنوب -جنوب للأمن الغذائي بغاية بهدف تعزيز التواصل والتنسيق بين البرلمانات والاتحادات الصناعية والتجارية والفلاحية، وتزويدها بما يتم يرصده من معطيات ومتغيرات عن الأمن الغذائي، وبناء جسور

بين هذه الجهات وبين الجهات المعنية بالأمن الغذائي على المستويين ى الإقليمي والدولي ؛
عدم الاكتفاء بالمطالب، وانما كذلك القيام ب إنما تنفيذ أشياء ملموسة لبلدانهم: كمشاريع اقتصاد الطاقة، ومشاريع اقتصاد الماء...

ما دور منظمة المجتمع المدني للأغذية والزراعة في لبنان في اقتصاد البلاد الذي يمر بمرحلة انتقالية؟

كنج حمادة
المؤسس المشارك لمؤسسة حلول التنمية الاقتصادية

في منتصف التسعينيات، شهد القطاع الزراعي اللبناني طفرة في الاستثمارات الزراعية المكثفة؛ كان من الممكن لهذه العملية أن تكون فرصة لتعزيز التنمية الريفية وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين، بيد أن غياب السياسات واللوائح التنظيمية شجع ممارسات الانتفاع المجاني. وأدى ذلك إلى الإفراط في استخدام مستلزمات الإنتاج، واستنزاف الموارد المائية وتلويثها، وتدهور التربة، واستئثار كبار المنتفعين في سلسلة القيمة بناتج القيمة والثروة الزراعية؛ وهم موردو وتجار عناصر ومستلزمات الإنتاج. وقد تضافرت ثلاثة عوامل رئيسية على تعزيز هذه الممارسات غير المستدامة اقتصادياً وبيئياً، وهي: وفرة مستلزمات الإنتاج الزراعي والإفراط في استخدامها، والطاقة الرخيصة نسبياً، والإدارة غير العادلة للقطاع.

الإفراط في استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي. مستفيدين من التسهيلات الائتمانية المصرفية غير المحدودة، قدّم الموردون للمزارعين مستلزمات الإنتاج عن طريق القروض وشجّعوا الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور الهجينة. وكلما كان المزارع أحدث في السوق، ارتفعت أسعار الفائدة الخفية. وفي غياب التنظيم الزراعي وخدمات الإرشاد الزراعي، أصبح موردو مستلزمات الإنتاج المصدر شبه الوحيد للقروض والمشورة الزراعية، ومن هنا أسسوا لدائرة تسهل لهم الانفراد والاستئثار بحاصل القيمة والثروة الزراعية من المزارعين، من دفعهم نحو اتباع نمط إنتاج غير مستدام بيئياً واقتصادياً.

الطاقة الرخيصة نسبياً. فشلت لبنان – في مختلف الحقب التاريخية – في إنشاء شبكات الري المضغوط؛ ومن ثم، لا تزال الغالبية العظمى من المزارعين يستخدمون قنوات الري المفتوحة أو الآبار الارتوازية التي تعود إلى الحقبة العثمانية. وقد أدت سياسة ربط الدولار بالليرة اللبنانية إلى خفض التكلفة النسبية للطاقة، وتحفيز المزارعين على استخدام المضخات التي تعمل بالوقود بشكل متزايد لاستخراج المياه الجوفية وري محاصيلهم بالغمر المفرط في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى استنفاد مستويات المياه الجوفية تدريجياً وزيادة تكاليف الإنتاج. ومن عجيب المفارقات هنا أنه على الرغم من أن الطاقة كانت رخيصة نسبياً، فإنها ظلت البند الأعلى تكلفة والأكثر أهمية بالنسبة للمزارعين.

الحوكمة غير العادلة للقطاع. لقد فشلت حكومات لبنان المتعاقبة في تطوير سياسات تتمحور حول منتجي المواد الغذائية، وتشجع أشكال الإنتاج المستدامة، وتساهم في التنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية. وبدلاً من ذلك، ركزت وزارة الزراعة – والجهات المانحة – على القدرة التنافسية للإنتاج الموجّه للتصدير. وقد ساهمت تلك الطريقة في تراكم الثروة بيد كبار المنتجين الذين يكمل بعضهم بعضاً رأسياً، وموردي مستلزمات الإنتاج، والتجار، على حساب صغار المزارعين. وكان على المزارعين - الذين يفتقرون إلى القدرة التنظيمية - أن يواجهوا – فرادى – سوق الجملة المختل وغير العادل، واحتكار كبار التجار للبنية الأساسية اللازمة لمرحلة ما بعد الحصاد، وجشع الموردين. ومنذ أوائل التسعينيات، لم يدعم أي من البرامج الممولة من الجهات المانحة قدرة المزارعين على تنظيم أنفسهم، والسيطرة المباشرة على شراء مستلزمات الإنتاج أو إنتاجها، وتجميع الإنتاج، والتسويق. بل كانت إدارة ومراقبة

معظم التعاونيات المدعومة تتم بشكل غير ديمقراطي. وحتى في حالة تعاونيات تصنيع الأغذية النسائية، ظلت السيطرة على قنوات التسويق في أيدي أطراف ثالثة؛ والتي كان منها في بعض الحالات منظمات المجتمع المدني.

مع اندلاع الأزمة المالية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، انهار نمط الإنتاج الزراعي الكثيف في لبنان «مؤقتاً» بسبب الارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الإنتاج وتكلفة الطاقة المقوّمة بالليرة اللبنانية، وتوقف التسهيلات الائتمانية المتاحة للموردين. ثم في عام 2020، كان هناك قلق من عدم تمكن المزارعين اللبنانيين من تحقيق مستوى إنتاجهم نفسه المسجل في العام السابق؛ حيث امتنع كثيرون عن زراعة أراضيهم أو استخدموا مزيجاً من استراتيجيات التكيّف الإيجابية والسلبية التي تراوحت بين استخدام البذور المحلية والتطبيقات المحدودة لآليات حماية المحاصيل، وحتى استخدام مزيج المبيدات الحشرية غير الخاضعة للرقابة أو المحظورة التي غمرت السوق اللبنانية. وعلى الرغم من كل هذا، ارتفعت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من 3% في عام 2019 إلى 9% في عام 2020، مما يدل على المرونة النسبية للقطاع وقدرته على المساهمة في توليد الثروة في اقتصادٍ يمر بأزمة. ويمكن تفسير هذه القدرة على الصمود جزئياً بالاستجابة السريعة للمنظمات الدولية، التي نفذت - بالتنسيق مع وزارة الزراعة - تدخلات عاجلة لدعم المزارعين؛ وجزئياً من وجود آليات التكيف الداخلية، بما في ذلك المبادرات الشعبية.

في الفترة التي سبقت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019، اقتصرت مشاركة المجتمع المدني اللبناني في القضايا المتعلقة بالزراعة والغذاء على مجموعة صغيرة من المنظمات التي تمكنت من توجيه التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة نحو تنفيذ برامج زراعية. ولا تتبنى هذه المنظمات -التي غالباً ما تكون ذات توجه سياسي معين- خطاباً سياسياً واضحاً ولا تدعو إلى إجراء إصلاحات سياسية. بل وأنشأت في كثير من الحالات نظام تبعية من خلال التعامل بوصفها وسيطاً بين المزارعين والجهات الممولة المتاحة، ومن خلال التحكم في الأنشطة التسويقية (في الأسواق المحلية وكذلك أسواق التصدير) والماكينات والهياكل الأساسية اللازمة لمرحلة ما بعد الحصاد المقدمة من الجهات المانحة. ولم تبذل جهود كبيرة لدعم تأسيس منظمات للمزارعين قادرة على تمثيلهم في الحوارات السياسية و/أو السماح لهم بالتحكم في الهياكل الأساسية في مرحلة ما بعد الحصاد والقنوات التسويقية وإدارتها.

وقد انبثقت كثير من مبادرات الزراعة البيئية والأغذية عن الحراك الاجتماعي الذي انطلقت شرارته في تشرين الأول/أكتوبر 2019. أدت هذه المبادرات الرائدة إلى تأسيس منظمات شعبية تدعم الممارسات الزراعية البديلة وتتبنى خطاب زراعة إيكولوجية قوي. وتشكل هذه المنظمات حجر أساس الحركة الزراعية الإيكولوجية النضالية. ويعد دورها محورياً في الدعوة إلى إحداث تغييرات سياسية تأتي في صالح المنتجين الزراعيين في عدة قضايا، تتضمن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالأصناف الجديدة من البذور وتنظيم سلسلة القيمة بشكل ديمقراطي والاحتفاء بالزراعة والعمل الزراعي. وتمتلك هذه المنظمات القدرة على التعبئة من أجل بناء هيئة للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي ودعمهم لتبني وسائل إنتاج بديلة وتشكيل هياكل تعاونية فعالة تدار بشكل ديمقراطي لوضع حدٍ للممارسات التي تخلق علاقات التبعية.

لكن هذه الحركة الوليدة تواجه تحديات كبيرة، يأتي في مقدمتها قدرتها - بغض النظر عن تمويل الجهات المانحة- على تطبيق دينامية سياسية وتنظيمية ذاتية وتبني خطاب سياسي مشترك وتوسيع قاعدتها التمثيلية وقيادتها لتشمل المزارعين ومنتجي المواد الغذائية.

الجلسة الرابعة: ما هو الانتقال إلى الطاقة المستدامة؟ بين الإقبال على النفط والغاز وجاذبية الطاقة المتجددة الخضراء المخصصة للتصدير

إمكانات الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كليمنتين لينارد
محللة متخصصة في أمن المناخ، مركز بروكسل الدولي

على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك إحدى أكبر الإمكانيات في العالم لتطوير الطاقة الشمسية، فإنها تواجه تحديات عديدة في تحقيق انتقال عادل للطاقة. فقد أدى عدم الاستقرار السياسي، والصراعات الطويلة الأمد، والتنويع المحدود لمصادر الطاقة إلى إعاقة الاستثمارات في قطاع الطاقة. وكان هذا الافتقار إلى الاستثمار، مقترناً بعدم الاستقرار الاقتصادي، سبباً في تقييد القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتحديث البنية التحتية، وتوسيع تخزين الطاقة الشمسية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المنطقة بشكل كبير على الوقود الأحفوري في كل من الاستهلاك والإيرادات، مما يجعل البلدان العربية شديدة التعرض لتقلبات الأسعار العالمية. فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة، فإن كفاءة استخدام الطاقة على المستوى الإقليمي لا تزال ضعيفة، الأمر الذي يؤدي إلى تبديد الاستهلاك وارتفاع التكاليف بالنسبة للمستهلكين.

في لبنان، استجابةً إلى نقص إمدادات الطاقة المحلية، انتشرت أنظمة الألواح الشمسية في الوحدات السكنية والتجارية بشكل غير منتظم في السنوات الأخيرة، وافتقرت إلى التخطيط المتكامل للسلامة والاستدامة. وتشير التقديرات إلى أن ثلث الأسر اللبنانية لديها الآن إمكانية الحصول على الطاقة الشمسية، ولكن هذا الحل الجزئي لا يمكن تحمل تكلفته إلا بالنسبة للأسر الأكثر حظاً. بالتالي، يعزز التحول إلى الطاقة النظيفة ديناميات السلطة ومخططات عدم المساواة. وبوجه عام، كان التركيز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المقام الأول على تطوير إنتاج الطاقة الخضراء على نطاق واسع من أجل التصدير، مع إهمال حاجة المجتمعات المحلية في كثير من الأحيان. ولا يزال السكان الأكثر تضرراً من نقص الطاقة وتغير المناخ مستبعدين من عمليات صنع القرار.

والأسوأ من ذلك أن الوضع أشد خطورة في البلدان التي تعاني من صراعات مسلحة طويلة الأمد؛ فمثلاً يعيش سكان الريف في اليمن في فقر مدقع، حيث تعتمد 3 ملايين أسرة على الحطب باعتباره مصدراً أساسياً للطاقة، خاصة لأغراض الطهي. والأمر نفسه في البلدان التي تقوم على دعامات هشة تتمثل في اعتمادها على النفط والغاز باعتبارها مصادر رئيسية لإيراداتها، حيث ستواجه انخفاضاً في الطلب الخارجي على النفط ومن ثم ستتعرض لانخفاضات في الدخل مع تحول العالم إلى طاقات أنظف. بيد أن هذه الدول نفسها لا تزال هي الأكثر إهمالاً وتقصيراً في جانب التمويل الأخضر الدولي والمبادرات المتعلقة بالمناخ.

من جانب آخر، تتفاقم التحديات البيئية في المنطقة بسبب الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري، وهو ما ينتج عنه كوارث مثل تلوث المياه والهواء وتغير المناخ. ولذلك، فإن الانتقال إلى التحول العادل للطاقة لا يستهدف فقط معالجة المشكلات البيئية وتغير المناخ، بل يهدف

أيضاً إلى التغلب على العقبات القائمة أمام تحقيق الوصول العادل والآمن والمستدام للطاقة للجميع؛ بيد أن الأمر يتطلب نظاماً مستقراً، يتسم بالشفافية، ويخضع للمساءلة، من أجل إدارة الطاقة والخروج بمقاربة شاملة ومنسقة.

في هذا الصدد، على منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دور حاسم في تعزيز التحول العادل للطاقة؛ حيث إنها توفر منصة للسكان المهمشين لسماع أصواتهم. من ذلك؛ أن الدراسات حول مشاركة المرأة في قطاع الطاقة تقدم لنا رؤى حول الجانب الجنساني للتحول الأخضر، كما تقدم توصيات حول كيفية تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين. وأيضًا تضمن منظمات المجتمع المدني أن تكون عملية الانتقال إلى الطاقة المستدامة أكثر شمولاً، بحيث تستوعب المجتمعات المعنية وأصحاب المصلحة. على سبيل المثال؛ يستهدف تحالف حوكمة الطاقة في لبنان رفع وعي الشباب وطلاب الجامعات وإشراكهم في مشاريع حوكمة الطاقة. كما يعمل على دعم المسابقات التي تشجع المشاريع المجتمعية، وتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز مساهمتها الفعالة في عملية الانتقال الطاقي.

بالإضافة إلى ذلك، تتعاون منظمات المجتمع المدني مع صناع القرار، وتدعو إلى زيادة الحوافز العامة للتحول نحو الطاقة المتجددة، وكذلك تحديث استراتيجياتها الوطنية. يساعد التعاون مع الجهات الحكومية على إحداث تغيير إيجابي على مستوى صنع القرار ويسهل تحديث المعلومات والبيانات والوصول إليها. كما أن إشراك ممثلي المجتمع المدني والخبراء في عمليات صنع السياسات يسمح بمراقبة الأنشطة المتعلقة بالطاقة، وهو ما يزيد من الشفافية ويعزز المساءلة لكل من الجهات العامة والخاصة. وفي بعض الحالات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعويض النقص في إدارة الطاقة من خلال تنفيذ حلول بديلة للطاقة المتجددة. من ذلك مثلاً ما حدث في اليمن؛ حيث طوَّرت شركة BioTreasure، المحلية الناشئة الغاز الحيوي للاعتماد عليه باعتباره مصدراً لطاقة أكثر حفاظاً على البيئة والصحة وأكثر استدامة، بدلاً من الحطب الذي كانت تعتمد عليه الأسر الريفية في السابق. علاوة على ذلك، فإن بناء تحالفات من منظمات المجتمع المدني يفتح الطريق أمام اتخاذ تلك المنظمات إجراءات أعمق تأثيراً على المنصات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن أيضاً تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تعزيز التعاون الإقليمي بين منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتسهيل تبادل المعرفة بين خبراء الطاقة.

يضطلع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي أيضاً بدور حيوي في دعم التحول العادل للطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد التزم الاتحاد الأوروبي بدور الريادة العالمية في التحول الأخضر، كما التزم بدعم جيرانه في تحقيق التحولات الخاصة بهم. ولضمان التنفيذ العادل للانتقال إلى الطاقة المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في جانبين رئيسيين. أولاً: يتعين عليه أن يقدم قدراً أكبر من الدعم لتنويع مصادر الدخل والطاقة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، وهي الدول التي تلبي حالياً الطلب على الطاقة في الاتحاد الأوروبي من خلال الوقود الأحفوري، ومنها البلدان المتضررة من الصراعات المسلحة. من الممكن أن تساعد التدابير الوقائية في تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للتحول الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل استكشاف حوافز السياسات أو آليات تخفيف الديون. ثانياً: يتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز شراكات أكثر عدلاً مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الطاقة الخضراء. ولضمان نجاح التحول الأخضر وفعاليته في المنطقة، لا بد من تنشيط شراكات الطاقة، وتقديم ما هو أكثر من مجرد نظام لاستخراج واستيراد الطاقة الخضراء، من خلال ضمان خلق القيمة وإتاحة الفرص للمجتمعات المحلية.

حركات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضغطها من أجل التحول البيئي العادل

جينا تلج
مؤسسة ومديرة جمعية يوميات المحيط، والمنسقة الوطنية لتحالف حوكمة الطاقة

اضطلعت حركات المجتمع المدني بدور حاسم في رسم خارطة التغيير السياسي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، حولت هذه الحركات اهتمامها بشكل متزايد نحو مفهوم «الانتقال العادل» الذي يسعى إلى معالجة القضايا التي تتجاذبها غايات تحقيق العدالة البيئية والاجتماعية من أجل التحول إلى اقتصادٍ منخفض الكربون.

نشأ مفهوم الانتقال العادل استجابةً للتسليم بحقيقة أن الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ يجب أن تأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التحول إلى اقتصادٍ منخفض الكربون. ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان في جميع أنحاء العالم إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، فإن هناك مخاطر أن يؤدي التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون إلى تفاقم عدم المساواة القائمة وخلق تفاوتات جديدة. فعلى سبيل المثال، قد يفقد العمال في الصناعات التي تعتمد على الوقود الأحفوري وظائفهم مع انحسار تلك الصناعات، في حين قد يكون الأفراد الأكثر ثراء في وضع أفضل للاستفادة من الفرص الجديدة في مجال الطاقة المتجددة. وهنا يسعى الانتقال العادل إلى ضمان تقاسم مُنصِف لمثالب ومنافع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

كانت حركات المجتمع المدني في طليعة الدعوة إلى الانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اصطدمت تلك الحركات بعائق كبير يتمثل في هيمنة صناعة الوقود الأحفوري في العديد من بلدان المنطقة؛ فمنذ فترة طويلة، كان إنتاج النفط والغاز منذ فترة هو المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعديد من تلك الحكومات قد قاومت الجهود الرامية إلى التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. وفي هذا السياق، حملت حركات المجتمع المدني على عاتقها مسؤولية تسليط الضوء على المثالب الاجتماعية والبيئية الناجمة عن الاعتماد المستمر على الوقود الأحفوري.

يعد تحالف حوكمة الطاقة في لبنان أحد الأمثلة على حركات المجتمع المدني التي تدعو إلى الانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تأسس التحالف عام 2020، وشارك في العديد من الحملات والمبادرات؛ ومن أكبر إنجازاته عقد انتخابات لممثلي المجتمع المدني في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهو مقياس عالمي يجمع المعنيين من المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والشركات، للتشاور معاً وتقديم تقارير عن أنشطة القطاع في كل دولة.

كما عمل التحالف على تعديل المادة 34 من النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني للسماح لأعضاء المجتمع المدني بحضور لجان الطاقة في البرلمان، مما يضمن الشفافية وتبادل المعلومات بين صناع القرار وخبراء المجتمع المدني. علاوة على ذلك؛ أتاح التحالف على الإنترنت دراسة حول مشاركة المرأة في قطاع الطاقة في لبنان؛ في المناصب الإدارية، وفي الأوساط الأكاديمية، وفي مناصب صنع القرار، مع النتائج والتوصيات. وقد تلقى أكثر من 200 شاب من مختلف الجامعات في جميع أنحاء لبنان تدريباً على مدى ثلاث سنوات في جميع المسائل المتعلقة بالطاقة. كما نظم التحالف مسابقة للشباب، حيث قدمت مجموعات من كل جامعة مقترحاً لمشروع مجتمعي حول إدارة وكفاءة الطاقة. وقد فازت المقترحات صاحبة المراكز الثلاثة الأولى بمبلغ بسيط من المال، وتلقت الدعم من التحالف في تنفيذ مشاريعها الفائزة.

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حركات المجتمع المدني الداعية إلى الانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الافتقار إلى الإرادة السياسية والدعم للطاقة المتجددة. إذ تواصل العديد من الحكومات في المنطقة إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على الوقود الأحفوري، وغالباً ما يكون هناك نقص في الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون هناك عوائق قانونية وتنظيمية أمام تطوير مشاريع الطاقة المتجددة. من ذلك مثلاً؛ في بعض البلدان، يصعب على الأفراد أو المجتمعات التصرف في الطاقة الزائدة التي تولدها الألواح الشمسية إلى الشبكة.

ولكن رغم هذه التحديات، حقّقت حركات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدماً كبيراً في تعزيز الانتقال العادل. كانت إحدى الاستراتيجيات الأساسية التي استخدمتها هي بناء تحالفات وشراكات مع الحركات الأخرى المنادية بالعدالة الاجتماعية، والتي منها مثلاً: الحركات العمالية؛ إذ تتمتع العديد من بلدان المنطقة بتقليد عريق وقوي للنشاط العمالي. ومن هنا سعت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا المناخ والبيئة إلى بناء علاقات مع النقابات العمالية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال حقوق العمال. ومن خلال تسليط الضوء على المنافع الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الانتقال العادل، تمكّنت هذه المنظمات من بناء تحالفات أوسع لدعم الطاقة المتجددة وغيرها من التكنولوجيات منخفضة الكربون. ومن الاستراتيجيات المهمة الأخرى استخدام تقنيات التواصل والمناصرة المبتكرة.

أحد العوامل الرئيسية التي تدفع باتجاه الانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الاعتراف بأن تغير المناخ له بالفعل آثار كبيرة على المنطقة؛ إذ تعد المنطقة واحدة من أشد المناطق تأثراً بتغير المناخ، حيث يُشكل ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتصحر مخاطر كبيرة على المجتمعات والنظم البيئية. علاوة على ذلك، تضم المنطقة عدداً من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، مما يجعلها معرضة بشكل خاص لصدمات أسعار الغذاء العالمية. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تزايد الشعور بخطورة الموقف وأولويته بين منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا المناخ والبيئة في المنطقة.

في الختام؛ كان لحركات المجتمع المدني دور حاسم في الدعوة إلى الانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن خلال تسليط الضوء على المثالب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الاعتماد المستمر على الوقود الأحفوري، ساعدت هذه المنظمات في بناء تحالفات أوسع لدعم الطاقة المتجددة وغيرها من التكنولوجيات منخفضة الكربون. ورغم ما تواجهه من تحديات كبيرة – منها على سبيل المثال لا الحصر: هيمنة صناعة الوقود الأحفوري وغياب الإرادة السياسية لدعم الطاقة المتجددة – فقد حققت حركات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدماً كبيراً في تعزيز الانتقال العادل؛ ومع استمرار الشعور بآثار تغير المناخ، فإن أهمية عملها ستستمر في النمو.

التزامات الأردن والعراق والكويت في مجال الطاقة

ربى عجور
مديرة قسم دراسات تغير المناخ، الجمعية العلمية الملكية

شاركتُ في الجلسة الرابعة في اليوم الثاني (30 أيار/مايو 2023) أثناء مداخلتي ضمن فريق الخبراء، والتي حملت عنوان: «ما المقصود بالانتقال إلى الطاقة المستدامة؟ بين الإقبال على النفط والغاز وجاذبية الطاقة المتجددة الخضراء المخصصة للتصدير»، في محاولة للتطرق إلى مسألة مدى مراعاة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ والطاقة لاحتياجات المجتمعات المحلية مع الحرص في الوقت نفسه على عدم تحمل تلك المجتمعات تكلفة هذا التحول.

العمل المناخي والانتقال إلى الطاقة المستدامة

ساعدتُ الأردن والعراق والكويت، ضمن عملي، في تحقيق بعض التزاماتها تجاه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي واتفاق باريس من خلال تطوير خياراتها ومساراتها للحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. اتفاق باريس، على وجه الخصوص، يتضمن العديد من الآليات لزيادة طموح التزامات البلدان نحو مواءمة أفضل مع هدف الحفاظ على الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين ومن الناحية المثالية 1.5 درجة مئوية، ومن بين هذه المساهمات المحددة وطنياً، والتي تعلن البلدان من خلالها عن التزاماتها بخفض الانبعاثات وتعزيز القدرة على الصمود، والاستراتيجيات الطويلة الأجل التي ستوجه عمليات تحول الدول نحو مستقبل منخفض الكربون ومقاوم للتغيرات المناخية بحلول عام 2050.

في جميع الخطط والاستراتيجيات المتقدمة، كان الانتقال إلى الطاقة المستدامة (من خلال مصادر الطاقة المتجددة وإمداد الكهرباء) دائماً جزءاً هاماً من السياسات المناخية المقترحة حيث ساعدت البلدان على تحسين التزاماتها المناخية على المدى الطويل وزيادة طموحاتها في المساهمات المحددة وطنياً.

حالة الأردن

فيما يتعلق بتطوير استراتيجيات للحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، نعتمد في الأردن على الاستراتيجيات القطاعية الوطنية القائمة وعلى أولوياتنا الإنمائية الوطنية. يعد الاقتصاد الأردني من بين أصغر الاقتصادات في المنطقة. وقد شكل الافتقار إلى الموارد الطبيعية، وارتفاع معدل النمو السكاني، والنزاعات الإقليمية المستمرة، تحديات أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلاد. إذ تستورد البلاد حوالي 93% من إجمالي طاقتها، مما يشكل ما يقرب من 8% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن ما يشكل ضغطاً على اقتصادها. وقد طورت وزارة الطاقة والثروة المعدنية استراتيجية وطنية لقطاع الطاقة للفترة ما بين عامي 2020-2030. وتهدف هذه الخطة العشرية بشكل رئيسي إلى زيادة الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال الموارد الطبيعية والمتجددة المحلية، فضلاً عن توسيع نطاق التطورات الحالية في مجال الطاقة، وبالتالي الحد من الاعتماد على واردات الوقود الأجنبية المكلفة التي تثقل كاهل اقتصادها. وتتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع الطاقة وفقاً لهذه الاستراتيجية في تنويع مصادر الطاقة من خلال زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في مزيج الطاقة الإجمالي، وزيادة كفاءة الطاقة في جميع القطاعات، وخفض تكاليف الطاقة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تطوير نظام قطاع الطاقة في الأردن ليصبح الأردن مركزاً إقليمياً لتبادل الطاقة بكافة أشكالها.

سلطت الاستراتيجية الوطنية الضوء على أهمية زيادة كفاءة الطاقة في قطاع المياه بنسبة 15% بحلول عام 2025، وكذلك تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في جميع القطاعات بنسبة 9%. وتحدد الاستراتيجية أيضاً هدفاً للطاقة المتجددة للمساهمة بنسبة تصل إلى 31% من توليد الكهرباء بحلول عام 2030 والتي حققنا منها 27% حتى عام 2022 (يشمل مزيج الطاقة الحالي (2022): 27% من مصادر الطاقة المتجددة، 3% من الوقود الأحفوري، 70% من الغاز الطبيعي). يمكن للأردن زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، لكننا بحاجة إلى حلول تخزين وتحديث الشبكة الوطنية ونعمل حالياً على إيجاد حلول قابلة للتنفيذ. يعمل المجتمع الدولي والحكومة والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية بشكل مشترك لتقديم الدعم في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، فهي بصفة عامة أكثر اهتماماً بالقدرة على الصمود والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. ويمكن أن يأتي اهتمام منظمات المجتمع المدني بالتحول في قطاع الطاقة في شكل تعزيز مصادر الطاقة المتجددة وإمداد الكهرباء لخفض تكلفة الطاقة وتحسين سبل العيش.

حالة العراق والكويت

تُعد العراق والكويت من بين أكثر البلدان عرضة لتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والفيضانات والعواصف الرملية. وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة الطلب على الكهرباء. فقد سجلت الكويت أعلى مستويات الطلب على الكهرباء على الإطلاق في تموز/يوليو 2021، حيث ارتفعت درجات الحرارة إلى 53 درجة مئوية في بعض المدن.

العراق والكويت من بين أكبر منتجي النفط الخام في منظمة أوبك، ويعتمد اقتصادهما بشكل كبير على صناعة النفط. ويعتمد كلا البلدين في قطاع الكهرباء اعتماداً شبه كامل على الوقود الأحفوري.

في حالة العراق، وعلى الرغم من وجود موارد طاقة هائلة، يعاني أداء قطاع الطاقة في البلاد من نمو غير مستدام في الطلب على الطاقة، إلى جانب عدم الكفاءة في مجالات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها. وقد أدى ذلك إلى زيادة الفجوة بين العرض والطلب على الكهرباء، وتغطي مولدات الديزل هذه الفجوة في العرض. بينما البنية التحتية للكهرباء ضعيفة بسبب سوء الصيانة نظراً إلى النزاعات فضلاً عن ارتفاع معدلات الدعم وعدم تحصيل فواتير الكهرباء واستهلاك الكهرباء غير المدرج في الفواتير. وقد بلغت الخسائر الإجمالية، بما في ذلك خسائر الشبكة، وعدم صدور الفواتير، وعدم تحصيل رسوم الاستهلاك، أعلى معدلات الخسائر في المنطقة، وتتراوح وفقاً لبعض التقارير بين 40% و50%.

وبالنظر إلى الحاجة إلى تنويع قطاع الطاقة، ومعالجة النقص المتزايد في إمدادات الطاقة والاعتماد على المولدات، قد تبدو الحاجة واضحة إلى استكشاف مصادر بديلة، ولا سيما الطاقة المتجددة. ومع ذلك، على أرض الواقع، فإن المشكلات التي تعيق قطاع الطاقة بالكامل من شأنها أن تعيق دمج الطاقة المتجددة في الشبكة. ومن شأن ارتفاع خسائر النقل والتوزيع وضعف الاستثمار التجاري أن تعيق المشاريع الواسعة النطاق. وقد بدأت المشاريع الصغيرة الحجم في الظهور حالياً، ولكنها لا تزال بحاجة إلى التغلب على غياب اللوائح التنظيمية وحماية العملاء وخدمات الصيانة والحوافز.

في حالة الكويت، تتميز قطاعات الكهرباء والبنزين بالدعم الكبير وتكلفة الطاقة المنخفضة، ولهذا السبب قد يختار المسؤولون الحكوميون تجاهل أي محاولة للانتقال إلى الطاقة المستدامة بسبب المخاوف من فقدان الدعم السياسي والانتخابي. فضلاً عن أن الاستثمار في الطاقة المتجددة يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب وضع لوائح وأنظمة حوافز، بالإضافة إلى الاستثمار في قدرات البنية التحتية وخدمات الصيانة.

فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني في كلا البلدين، فإنهما بالكاد لهما وجود، وفي الكويت، تعمل حالياً على قضايا تتعلق بتلوث الهواء والسواحل.

ديناميات السلطة من أجل الانتقال العادل للطاقة: على المستويين الكلي والجزئي في لبنان

زينة عبلا
مؤسسة مشاركة في «مجموعة إيبلا للأبحاث»

في غمرة المناقشات حول الانتقال إلى الطاقة المستدامة الذي بات ضرورة ملحة، غالباً ما يجري تجاهل الديناميات المترسخة للسلطة التي تشكل أساس هذا التحول، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. وبينما يبشر الانتقال إلى الطاقة المتجددة بحدوث تحول نحو أنظمة طاقة أكثر عدلاً، فإن الحلول التكنولوجية والتكنوقراطية لا تكفي بل وتتطلب أيضاً تحليلاً لديناميات السلطة وسياسات وقود جديدة. وإذا لم يجرِ تناول أبعاد السلطة الأساسية خلال عملية الانتقال، فإن انتقال الطاقة الجديد سيتشكل وفقاً لها، في إعادة إنتاج لِهياكل السلطة القديمة نفسها مع استمرار الممارسات الجائرة لنظام الطاقة المعتمد على الوقود الأحفوري. وينطبق هذا على المستوى الكلي/الوطني والمستوى المجتمعي الجزئي/

الحضري. يوضح مثالان من بحثنا الذي كُلفنا بإجرائه في لبنان كيف يجري إعادة تأسيس علاقات السلطة خلال التوسع في استخدام الطاقة المتجددة في البلاد.

قبل الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في 2019، باءت كافة المحاولات الرامية إلى تحديث محطات توليد الطاقة التي تعمل بالديزل التابعة لشركة الكهرباء الحكومية وجعلها تعمل بالغاز بالفشل، وذلك بسبب «سياسات المحاصصة» الوطنية، التي تتنافس بموجبها النخبة السياسية من أجل الحصول على منافع ومزايا اقتصادية وسياسية من أصول الدولة. إذ تُمنح المشتريات والعقود الحكومية لمستثمرين تربطهم علاقة بالنخبة السياسية (غالباً من خلال عطاءات ومزادات غير تنافسية) وفقاً لِنظام يهدف إلى إرساء التوازن بين مصالحهم السياسية، بصرف النظر عن تأثير ذلك في المجتمع وعملية التنمية الاقتصادية العادلة. وبمجرد أن يختل هذا التوازن، تندلع صراعات سياسية، وهو ما يؤدي إلى حالات الجمود السياسي التي تؤثر للغاية على مشاريع التنمية الوطنية.

وتأثر قطاع الكهرباء المتداعي في لبنان بسبب هذا الوضع، حتى من قبل الأزمات الأخيرة، شأنه شأن كثير من قطاعات البنية التحتية الأساسية في البلاد، وأدت محاولة الاعتماد على الطاقة المتجددة إلى حالة جديدة مماثلة. فقد حظي مستثمرون لديهم علاقات بمسؤولين سياسيين، ممن كانوا يديرون أو سبق وأن حصلوا بالفعل على استثمارات في قطاع الكهرباء الحالي، على ترخيص أول مشروع طواحين هواء في لبنان، والذي مولته مؤسسات مالية دولية وبنوك محلية. وكانت التحديات الرئيسية التي حددها المستثمرون والمؤسسات المالية تتعلق بإمكانية الحصول على الأراضي وتخصيصها للمشروع، بالإضافة إلى بعض المخاطر التشغيلية، والحفاظ على سلامة المعدات بسبب القتال الدائر في المناطق المتاخمة للحدود السورية أو بسبب أعمال النهب والتخريب، بينما جرى التغاضي عن المخاطر الكلية التي ترتبط بسياسات المحاصصة وسياسات الاقتصاد الكلي. ولم يكن لدى السكان المحليين فكرة كاملة عن الآثار المحتملة للمشروع على سبل عيشهم وعلى التنمية الاقتصادية في المنطقة. لهذا حدث انقسام في مواقف البلديات واستجاب معظمها حسب موقف الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها. يظهر هيكل مشروع الطاقة المتجددة أن أيّ تحول من مصدر طاقة إلى آخر دون إجراء تغيير في نموذج الاقتصاد السياسي لن يفي بمبادئ الانتقال العادل. وفي النهاية، أدت هذه الديناميات السياسية على المستوى الكلي إلى حدوث الانهيار الاقتصادي في عام 2020، الذي تسبب بدوره في وقف المشروع واستمرار أزمة الطاقة مع الاعتماد على الوقود الأحفوري.

تسري ديناميات السلطة أيضاً على المستوى المجتمعي. في بحثنا الذي أجريناه في الفترة بين عامي 2020 و2022، لاحظنا كيف تنبثق علاقات السلطة من الأعراف الاجتماعية والثقافية، وكيف تُصاغ من جديد داخل أنظمة إدارة الطاقة المجتمعية. ففي أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت، نشأت مبادرة محلية من أجل التصدي لمشاكل الكهرباء، وكانت ترتكز على مبادرات سابقة لبعض النشطاء، حيث تشكلت لجنة لإيجاد حلول تقنية للمشاكل وتم تأسيس نظام إداري يضم أطراف فاعلة سياسية محلية وبعض الجهات المعنية النشطة. لكن المبادرة أغفلت تمثيل ومشاركة المرأة في استنباط وإدارة الحلول. خلال بحث أجريناه لدعم هذه العملية، تكشفت لنا الصعوبات التي واجهتها النساء بسبب انقطاعات التيار الكهربائي المتكررة وترشيد الاستهلاك. فالنساء مسؤولات بشكل أساسي عن الأعمال المنزلية ومهام الرعاية التي تساهم الكهرباء في تيسيرها عليهن. وأدى التحول إلى أنظمة الطاقة الشمسية -التي غالباً ما تكون سعتها التخزينية محدودة أو معدومة- إلى زيادة الأعباء خاصة على المرأة العاملة، إذ غالباً ما تتوافر الكهرباء خلال فترة النهار، عندما يمارسن عملهن خارج المنزل. وفي المساء، بعد عودتهن إلى منازلهن لأداء الأعمال المنزلية، كانوا يعانون من نقص الإمدادات ومحدودية الكهرباء. ومع ذلك، جرى تجاهلهن عند انطلاق المبادرة وعند مناقشة الحلول المحتملة لزيادة إمكانية الحصول على الطاقة. وقد سلط البحث الضوء على أهميتهن كونهن من الأطراف المعنية والفاعلة التي يجب إشراكها في المبادرات المحلية لضمان تحقيق العدالة في الطاقة.

إذا لم تشارك كافة الأطراف المعنية في صنع القرار والتأكد من حدوث أثر لمشاركتهم على القرارات المتخذة، إضافةً إلى دراسة عيوب ومميزات التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، يمكن أن تؤدي عملية انتقال الطاقة إلى مخرجات غير عادلة، بغض النظر عن ضروراتها البيئية.

ونظراً لأن الشبكة الوطنية في لبنان لا تزال عاجزة عن توفير الكهرباء تقريباً، دون وجود أيّ إجراءات حكومية أو تنمية قطاعية شاملة، ومع انتشار آليات التكيّف غير الرسمية والأجهزة والمولدات المخصصة لسد الاحتياجات الفردية ، تستكشف «مجموعة إيبلا للأبحاث»، وهي مجموعة بحثية حديثة التأسيس، أين وكيف يمكن إيجاد الفرص والإمكانات ضمن الحلول اليومية، وذلك من أجل التغلب على الواقع غير العادل للطاقة. ففي أيار/مايو من عام 2023، أطلقت المجموعة مشروعاً بحثياً إثنوغرافياً تعاونياً لتوثيق الأوضاع الإدارية في البنايات السكنية وضمن اللجان والتنظيمات التي يشكلها سكان البنايات، التي أصبحت المساحات الفعلية والأساسية لإدارة عواقب الأزمة بصورة جماعية، خاصةً فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء.

يركز البحث على المبنى بوصفه وحدة أساسية مصغرة تخضع للتحليل، ويدرس الحلول التي يلجأ إليها السكان لتوفير الطاقة، ونقاط القوة والضعف الإدارية، والديناميات السياسية المحلية ضمن نطاق الإطار الحضري. والأهم من ذلك هو كيف يمكن لهذه الهياكل الجزئية أن تساهم في حدوث تحول نحو طاقة أكثر مراعاة للبيئة ضمن مسار شامل وعادل؟ ولا يهدف المشروع إلى إظهار مدى مثالية التنظيمات التضامنية، وإنما استكشاف وجهات النظر التي يمكن أن تتشكل ضمن النماذج السياسية الحالية القادرة على جعل أنظمة الطاقة أكثر توفراً وشمولية وديمقراطية.

ويسلط البحث الإثنوغرافي -الذي يدرس اللجان والتنظيمات التي يشكلها سكان البنايات- الضوء على تجارب الناس بينما يحاولون تكييف أعمالهم اليومية الروتينية لتتماشى مع إمدادات الكهرباء المحدودة، وتفاوضهم على هذه الأعمال الروتينية مع جيرانهم. ويستعرض الحلول البديلة التي يفضلها الناس، مثل الطاقة الشمسية أو العاكسات (المحولات)، والتي يجري استخدامها بشكل متزايد ليس على مستوى الأسرة الواحدة فحسب، بل باتت أيضاً تُركّب وتدار بشكل مشترك من قِبل اللجان التي تشكلها البنايات والمبادرات التعاونية بين الجيران. تُشكل هذه الإجراءات والقرارات نسيجاً من استراتيجيات البقاء والمقاومة المختلفة، التي ينبغي لنا فهمها، خاصة وأن عملية الإمداد بالطاقة في لبنان -مثل غيره من بلدان الجنوب الأخرى- لا تزال تعتمد على مزيج من الحلول الرسمية وغير الرسمية. ونرجو أن يساعد البحث في فهم الطاقة ليس فقط من منظور تكنولوجي وتجاري، وإنما بوصفها تجسيداً للأعباء وحالة الجمود، وأيضاً عاملاً مساعداً في ظهور بدائل جديدة وتعاونية على المستوى المحلي.

المراجع

- Al-Badi, A. (2017). Renewable energy in Oman: Status and future prospects. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 78, 640-650.
- Al-Badi, A. H. (2017). "Community-Owned Wind Farms in Oman: A New Approach towards Energy Transition." Renewable and Sustainable Energy Reviews, 75, 865-876.
- Dii Desert Energy. (2009). Clean Power from Deserts: The DESERTEC Concept for Energy, Water, and Climate Security.
- Desertec Foundation. (2012). Whitebook: Clean Power from Deserts.
- Escobar, A. (2015). "Designs for the Pluriverse: Radical Interdependence, Autonomy, and the Making of Worlds." Duke University Press.
- Escobar, A. (2015). Territories of Difference: Place, Movements, Life, Redes. Duke University Press.
- Hanieh, A. (2016). Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East. Cambridge University Press.
- Hvidt, M. (2013). Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States.
- Lucas, C. (2014). The renewable energy landscape in the Arab region: A critical analysis. Renewable Energy Law and Policy Review.
- Mitchell, T. (2011). Carbon democracy: Political power in the age of oil. Verso Books.
- Stritzel, H. (2012). Toward a Theory of Securitization: Copenhagen and Beyond. European Journal of International Relations.
- Svarstad, H., Benjaminsen, T. A., Overå, R. (2018). Power theories in political ecology. University of Arizona Libraries. 1(1):1-18.
- Trieb, F., et al. (2012). Desert power: getting started. DLR Deutsches Zentrum für Luft und Raumfahrt.
- Trieb, F., Schillings, C., Pregger, T., & O'Sullivan, M. (2012). Solar electricity imports from the Middle East and North Africa to Europe. Energy Policy, 42, 341-353.
- Whyte, K. (2018). "Indigenous Science (Technology) for Transforming Resilience." Resilience in Ecology and Urban Design, 287-303.
- Whyte, K. P. (2018). Indigenous science (fiction) for the Anthropocene: Ancestral dystopias and fantasies of climate change crises. Environment and Planning E: Nature and Space, 1(1-2), 224-242.
- World Bank. (2019). MENA Economic Update: Reaching New Heights: Promoting Fair Competition in the Middle East and North Africa. World Bank.
- World Bank. (2020). "Promoting Renewable Energy in Oman: Opportunities and Challenges." World Bank Publications.
- World Bank. (2020). Oman: An Economic and Distributional Impact Assessment of the National Subsidy Reform Program. The World Bank Group.

الجلسة الخامسة: تمويل عملية الانتقال العادل: تمويل المناخ، والتعويضات والخسائر والأضرار، ومنظمات المجتمع المدني

آليات التمويل الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أمجد بني عيسى
منسق المشاريع، جمعية الجيل الأخضر البيئية

أثبتت آليات تمويل تغير المناخ الحالية أنها غير كافية لتلبية الاحتياجات الفريدة والظروف الواقعية وأوجه الضعف التي تواجهها الدول في الجنوب العالمي. وتتجلى هذه الفجوة بوضوح في التمويل المخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى العقدين الماضيين. وعلى الرغم من التحديات الحالية الملحة المتعلقة بتغير المناخ في هذه المنطقة، فإن الدعم المالي المقدم لم يكن كافياً.

على مدى 20 عاماً، لم تحصل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى على 1.6 مليار دولار لتنفيذ 164 مشروعاً معتمداً. غير أن هذا المبلغ لا يكفي عند النظر في حجم أزمة المناخ وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة. وتصبح عدم كفاية التمويل أكثر وضوحاً عندما ندرس التوجهات الأخيرة. ففي عام 2022، جرت الموافقة على 11 مشروعاً فقط، بلغت قيمتها 51 مليون دولار. هذه الأرقام أقل بكثير مما هو ضروري للتعامل بفعالية مع التحديات المتعلقة بالمناخ التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعندما نتناول تفاصيل التمويل المخصص بعمق، نجد مزيداً من التفاوتات. فمن إجمالي 1.6 مليار دولار، بلغت المنح 648 مليون دولار. وفي حين تُعد المنح ضرورية لدعم المشاريع الشاملة لعدة قطاعات، فإن هذه الأموال غالباً ما تفشل في معالجة مواطن الضعف المحددة في المنطقة على نحو ملائم. وقُدم المبلغ المتبقي وقدره 974 مليون دولار على شكل قروض أو قروض ميسرة، خصصت بصورة رئيسية لمشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ الواسعة النطاق.

ومن الأمثلة على هذه المشاريع، مشروع الطاقة الشمسية المركزة «محطة نور 2» و«محطة نور 3» في المغرب، الذي كلف وحده مبلغ 238 مليون دولار. وعلى الرغم من أن الاستثمارات في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ الواسعة النطاق ضرورية، لا ينبغي لها أن تطغى على الحاجة إلى تمويل جهود التكيف وبناء القدرة على الصمود، والتي تتسم بالقدر نفسه من الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثمة تفاوت واضح في مخصصات التمويل بين مشاريع التكيف ومشاريع التخفيف. فقد تلقت مشاريع التخفيف مبلغ 1.15 مليار دولار، في حين لم يخصص سوى 0.34 مليار دولار لمشاريع التكيف.14 في الوقت الذي تتطلب فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مزيد من التمويل للتكيف، نظراً إلى أن الاستثمار في مشاريع التكيف يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن خلال تعزيز أنظمة إدارة المياه، وتطوير المحاصيل المقاومة للجفاف، وتطبيق تقنيات البنية التحتية الذكية مناخياً، تستطيع المجتمعات المحلية أن تتحمل بشكل أفضل تأثيرات تغير المناخ. وهذا بدوره يعمل على حماية سبل العيش، والحد من ضغوط الهجرة، ويعزز النمو الاقتصادي.

تتيح مشاريع التكيف فرصة للتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن للجهود التعاونية في تبادل المعارف والخبرات والموارد أن تعزز فعالية

استراتيجيات التكيف. ومن خلال ضخ الأموال في مشاريع التكيف، يمكن للبلدان أن تعمل معاً للتصدي للتحديات المشتركة وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية في بناء القدرة على التكيف.

صناديق التمويل العالمية للتغير المناخي، مثل صندوق التكنولوجيا النظيفة وصندوق المناخ الأخضر، لديها دورات تقييم مشاريع طويلة الأجل يمكن أن تستمر من ثلاث إلى خمس سنوات، وأحياناً تمتد إلى سبع سنوات. بالإضافة إلى التمويل غير الكافي، هذه الجداول الزمنية لا ترقى إلى مستوى الجهود اللازمة للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بحيث لا تتجاوز درجتين مئويتين.
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تواجه منظمات المجتمع المدني التي تركز على القضايا البيئية تحديات كبيرة عندما يتعلق الأمر بتوفير التمويل. وتؤدي الجهود من أجل الحصول على تمويل قائم على الشراكة إلى حالة من عدم اليقين ويساهم في زيادة معدلات الاستقالة بين الأفراد ذوي المهارات العالية داخل هذه المنظمات. وهذا من شأنه أن يضعف قدرتها التنظيمية الإجمالية، الأمر الذي يجعل من الصعب عليها الاحتفاظ بالمواهب وتنفيذ المشاريع بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع المنظمات غير الحكومية بميزة نسبية في تأمين الأموال مقارنة بمنظمات المجتمع المدني، مما يزيد من تفاقم التفاوت في التمويل. وعلاوة على ذلك، تختار بعض مؤسسات التنمية الدولية تنفيذ المشاريع مباشرة دون إقامة شراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، مما يعوق تبادل الخبرات ويضعف الأثر الطويل الأجل لجهود العمل المناخي.

وحتى عندما تتمكن إحدى منظمات المجتمع المدني من تأمين التمويل، غالباً ما تحدث مزيد من التأخيرات في العملية. قد تستغرق التعديلات على المشاريع لتتماشى مع سياسات المانحين ما يصل إلى ستة أسابيع، وقد يتطلب الحصول على موافقة السلطات المحلية على التمويل الخارجي ما يصل إلى شهرين. وفي الحالات التي تقيم فيها منظمات المجتمع المدني شراكات مع مؤسسات التنمية الدولية، كثيراً ما تضطر إلى الخضوع لمرحلة تجريبية للمشروع قبل أن تتلقى مزيد من التمويل، مما يطيل أمد العملية برمتها ويخلق ضغوطاً من أجل التوصل إلى توافق بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

تؤكد ندرة البحوث والبيانات حول إمكانية الحصول على التمويل لدى منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أكبر على التحديات التي تواجهها في ظل السياسات وآليات التمويل الحالية لمؤسسات التنمية الدولية.

للمضي قدماً، ينبغي للجهات المانحة أن تعتمد سياسات واضحة للإدماج وتعرضها بشكل فعال لدى منظمات المجتمع المدني، بما يكفل الشفافية في آليات التمويل. ويجب تنفيذ إجراءات التدخل للخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في ضعف القدرة التنظيمية، بما في ذلك تخصيص الأموال الأساسية للاحتفاظ بالمواهب، وتوفير بيئات عمل مناسبة، وتعويض تنافسي للموظفين. ويمكن لتبسيط إجراءات التقييم أن يعجل بعملية تمويل منظمات المجتمع المدني، شريطة أن تتماشى مع أهداف الجهة المانحة. ويمكن أن يساعد إجراء بحوث بشأن حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل في تحديد الثغرات ووضع إستراتيجيات تدعم منظمات المجتمع المدني على نحو أفضل في المنطقة. وقد يؤدي إهمال إشراك منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تثبيط سعي الجمهور لتحقيق العدالة المناخية وإعاقة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

من أجل التصدي بفعالية لتحديات التمويل التي تواجهها منظمات المجتمع المدني البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من الضروري حدوث تعاون بين الجهات المانحة والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المحليين. ويُشكل تبني سياسات شاملة تعطي الأولوية للشفافية وتكافؤ الفرص لجميع منظمات المجتمع المدني خطوة ضرورية. ومن خلال تبسيط إجراءات التمويل وتبسيط عمليات التقييم، يمكن التعجيل بصرف الأموال، مما يمكّن منظمات المجتمع المدني من التركيز على التنفيذ الفعال للمشاريع. ومن شأن إجراء بحوث بشأن حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل أن يوفر رؤى ثاقبة قيمة ويساعد على تصميم استراتيجيات

لدعم احتياجاتها على نحو أفضل. وستعزز هذه الجهود قدرة منظمات المجتمع المدني، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية في مجال المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات البيئية. وفي نهاية المطاف، من الضروري بذل جهود متضافرة من جميع أصحاب المصلحة للتغلب على حواجز التمويل وتمهيد الطريق لمستقبل مستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التحديات والفرص لسد فجوة التمويل المناخي في المنطقة العربية

سارة هِس
موظفة معاونة للشؤون الاقتصادية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

إن التحديات التي تواجه تمويل التكيف مع تغير المناخ في المنطقة العربية كبيرة، خصوصاً فيما يتعلق بالبلدان الأقل نماءً والدول التي تواجه حالات صراع و/أو أزمات سياسية أو اقتصادية. وفقاً لموجز السياسات لعام 2022 الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والذي يحلل احتياجات وتدفقات تمويل المناخ إلى المنطقة العربية؛ تبلغ تكلفة احتياجات تمويل المناخ لإحدى عشرة دولة عربية 570 مليار دولار حتى عام 2030. وفي الفترة من 2010 إلى 2020، لم تحصل المنطقة إلا على 96.5 مليار دولار من التمويل الدولي العام للمناخ، والأهم أن هذه التدفقات موجّهة بشدة نحو عدد قليل فقط من البلدان متوسطة الدخل؛ إذ حصلت مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس على 92% من تدفقات تمويل المناخ إلى المنطقة على مدى العقد الماضي، في حين حصلت البلدان الأقل نماءً (جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن) على 6.6% فقط. علاوة على ذلك، فإن معظم التمويل يأتي على شكل قروض غير ميسرة، في سياق لا تتمتع فيه الدول المثقلة بالديون سوى بمساحة مالية محدودة للتعاقد على مزيد من الديون. وقد بلغ التمويل الذي تلقته الدول العربية من صندوق المناخ الأخضر 90 مليون دولار فقط في الفترة من 2016 إلى 2020، حيث يلتزم الصندوق بأقل من مشروعين وطنيين في المنطقة العربية سنوياً[20].

وفي الوقت نفسه، تواجه المنطقة تحديات كبيرة تتعلق بتغير المناخ؛ فوفقاً لتوقعات مبادرة الإسكوا الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (ريكار)، من المتوقع أن يرتفع متوسط درجات الحرارة في المنطقة بمقدار 0.5 - 0.75 درجة مئوية بحلول عام 2035، مع توقع ارتفاع درجات الحرارة (من 1 إلى 1.25 درجة مئوية) في مناطق الفئات المهمشة داخل السودان والعراق وسوريا. وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى مزيد من الظواهر الجوية المتطرفة والكوارث الطبيعية، وهي الظواهر التي أصبحت متكررة بالفعل في الفيضانات وموجات الجفاف التي تضرب جميع أنحاء المنطقة. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من التمويل والأدوات المالية الجديدة لتلبية الاحتياجات المالية العاجلة للدول العربية.

وفي هذا السياق؛ قد يمثل التمويل المتاح من خلال آلية الخسائر والأضرار فرصة لسد فجوات التمويل الحالية. صُمّمت آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ في مؤتمر الأطراف التاسع عشر في عام 2013، وحازت انتشاراً وقبولاً واسعاً في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في عام 2022. تشير آلية الخسائر والأضرار في المقام الأول إلى الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ الناجم عن النشاط البشري، ويمكن أن تمتد إلى ما هو أبعد من كُلفة التكيف عندما يؤدي الضرر الناجم عن تغير المناخ إلى جعل التكيف غير صالح للتطبيق والاستمرار[21].

في الوقت الحاضر؛ تقود الإسكوا تطوير منهجية لتقييم الخسائر والأضرار بهدف تقدير الأثر الاقتصادي لارتفاع مستوى سطح البحر في المدن الساحلية في المنطقة؛

بدءاً بالإسكندرية في مصر، ونواكشوط في موريتانيا، نظراً لهشاشة وضع كلتا المدينتين الشديدة أمام مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر. وتستند المنهجية قيد التطوير إلى منهجية تقييم الكوارث التي ابتكرتها اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة. ورغم أن منهجية اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صُمّمت لتحديد كُلفة الخسائر والأضرار المرتبطة بالكوارث التي حدثت بالفعل، إلا أنه في هذه الحالة تُقدّر الأضرار المحتملة والخسائر المرتبطة بالارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر بشكل استباقي، من خلال توقعات مناخية مفتوحة المصدر لتحديد المنطقة المتوقعة لارتفاع المنسوب. بعد ذلك، تُقدر الخسارة الاقتصادية التي مُنيت بها قطاعات اقتصادية معينة. تُختار تلك القطاعات التي ستُقدّر خسائرها على أساس مساهمتها في الاقتصادات دون الوطنية أو الوطنية أو كليهما، مع إعطاء الأولوية لأكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وأخيراً، على الرغم من أن البنية التحتية والممتلكات ذات القيمة والتراث التاريخي والثقافي ليست جزءًا من عملية تقدير الخسائر، إلا أنها قد حظيت بشيء من التوصيف النوعي لتسليط الضوء على قيمتها التي لا تقدر بثمن للمجتمع، وهو ما يعكس الخسارة غير الاقتصادية الممكنة (ولكنها خسارة كبيرة جداً) التي قد تمثلها في حالة تحقق الخسائر الناجمة عن الارتفاع الكارثي لمستوى سطح البحر.

الهدف الرئيسي من تطوير منهجية الإسكوا/اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقييم الخسائر والأضرار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر هو الوصول إلى نقطة تُمكّن عندها الدول الأعضاء من إجراء تقييماتها الخاصة للخسائر والأضرار باستخدام المنهجية نفسها لتحسين تقدير تأثير تغير المناخ على سكانها واقتصاداتها. وإن القيام بذلك قد يمهّد الطريق أمام الوصول إلى التمويل، خاصة بالنسبة للبلدان الأشد عرضة للمخاطر، وتلك التي تعاني من الصراعات. كذلك من الممكن أن يوفر هذا التمويل الموارد التي تشتد الحاجة إليها، والتي قد تساعد في تعويض الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي المرتبطة بالكوارث المناخية، وتمويل تنفيذ البنية التحتية القادرة على التكيف. ويتماشى هذا مع التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي حث فيها على استخدام أموال الخسائر والأضرار لمواجهة التحدي المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر.

تعد آليات مبادلة الديون المناخية أداة أخرى كانت الإسكوا رائدة فيها، وهي السماح للبلدان المدينة بإعادة توجيه (مبادلة) الفوائد والمدفوعات الرئيسية المستحقة للمقرضين الخارجيين نحو الاستثمارات المحلية في تنفيذ مشاريع وسياسات محددة للعمل المناخي. ويجري الاتفاق على هذه الاستثمارات المناخية مع الدائنين الخارجيين، وقد يعتبرها الدائنون الخارجيون مدفوعات للمساعدة الإنمائية الرسمية/تعهدات بتمويل المناخ22. ومن الممكن أن تساعد مثل هذه المبادلة الحكومات على إدارة الأعباء المالية الحالية وتمكين الاستثمار في إجراءات التكيف.

علاوة على ذلك؛ أعلنت الإسكوا وجامعة الدول العربية مؤخراً عن إطلاق المبادرة العربية لتعبئة تمويل المناخ من أجل المياه، المبادرة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق المناخ الأخضر، ومنظمة الأغذية والزراعة، وحكومة السويد، وغيرها من المؤسسات المتعاونة التي تخدم المنطقة. ستدعم المبادرة العربية لتعبئة تمويل المناخ من أجل المياه الدولَ العربية للوصول إلى التمويل المناخي للمياه من خلال توفير تدريب مخصص ودعم فني لإعداد خطط مشاريع قائمة على الأدلة بشأن تمويل المناخ للمياه، بما في ذلك المشاريع الوطنية والإقليمية والتي تضم بلداناً متعددة وتشمل البلدان الأقل نماءً في المنطقة.

ومن الآن فصاعداً، يعد تمويل الخسائر والأضرار ومبادلة الديون من بين عدة خيارات لسد فجوة تمويل المناخ في المنطقة. وسوف يتعين أيضاً استكشاف مزيد من الخيارات المبتكرة في تيسير التمويل، خاصة للدول الأشد تأثراً بالتغير المناخي والبلدان الأقل نماءً في المنطقة. كما تعد منهجية تقدير تكاليف الخسائر والأضرار التي اقترحتها الإسكوا/اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى المساعدة الفنية التي ستقدمها المبادرة العربية لتعبئة تمويل المناخ من أجل المياه، خطوات مهمة نحو فهم الاحتياجات المحددة للتعامل مع الخسائر التي ستواجهها بلدان المنطقة؛ وهذا أمر بالغ الأهمية، إذ بدون سؤال مالي واضح، من غير المرجح أن تكون هناك إجابة.

تعزيز تمويل التغير المناخي لضمان القدرة على الصمود والسلام المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سلمى قدري
خبيرة في شؤون المناخ والسلام والأمن بالمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق عرضة لتأثيرات تغير المناخ في العالم. إذ تواجه درجات حرارة مرتفعة للغاية، وفيضانات وموجات جفاف شديدة، وارتفاع مستوى سطح البحر. فضلاً عن أن مناطق المغرب العربي ودلتا النيل من بين أسرع المناطق تآكلاً في العالم بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وبالمثل، معظم الدول في المنطقة تعاني من نقص مياه الشرب، ويعيش ما يصل إلى 60% من سكانها في مناطق تعاني من شح المياه بصورة متفاقمة أو شديدة.15 ومما زاد الأمر سوءاً وتعقيداً وجود عدد من الدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات في المنطقة، بما في ذلك سوريا واليمن وليبيا والعراق، والتي تواجه درجات متفاوتة من العنف وعدم الاستقرار والاحتياجات الإنسانية. يسهم هذا الضعف والنزاعات في تقويض الحوكمة، وتسبب توترات سياسية، وتعيق قدرة الحكومة على توفير السلع والخدمات الأساسية، وتدمر البنية التحتية، بما في ذلك المياه والمساكن والرعاية الصحية والمرافق التعليمية. بدورها، تضعف هذه العوامل القدرة على الصمود لدى الحكومات والسكان للتعامل مع تغير المناخ والمخاطر المرتبطة به.

وعلى الرغم من أن هذه الدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات هي الأكثر عرضة لتغير المناخ والأقل قدرة على التعامل مع المخاطر المرتبطة به، فإنها تتلقى أقل قدر من التمويل العالمي المتعلق بالمناخ، وهناك احتمال محدود بأن يصل هذا التمويل إلى المشاريع والشركات المحلية. في المنطقة، يتركز التمويل المتعلق بالمناخ - المقدم من الصناديق المتعددة الأطراف المعنية بالمناخ - إلى حد كبير في عدد قليل من المشاريع الكبيرة في شكل قروض أو قروض ميسرة، يمولها صندوق التكنولوجيا النظيفة. إذ يُخصص حوالي 71% (1.15 مليار دولار) من تمويل المناخ المعتمد للمنطقة لأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ، على الرغم من أن التكيف يمثل أولوية قصوى للمنطقة. وتأتي مصر والمغرب على رأس المستفيدين من تمويل المناخ حيث حصلاً على 29% و18% على التوالي.16 وعلاوة على ذلك، أشارت دراسة حديثة أجرتها المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بشأن البرامج المتكاملة لأمن المناخ17 قيمت فيها مدى تأثر الاستثمارات والبرامج بالنزاعات في 22 صندوقاً من الصناديق المتعددة الأطراف المعنية بالمناخ، إلى أن البلدان التي لديها أعلى قابلية للتأثر بالمناخ وأقل جاهزيةً تتلقى تقريباً القدر نفسه من الأموال المتعلقة بالمناخ مثل البلدان التي لديها مستويات منخفضة إلى منخفضة جداً من قابلية التأثر بالمناخ ومستويات عالية إلى عالية جداً من الجاهزية.

ثمة تحديات مستمرة تعيق من سرعة التمويل المتعلق بالمناخ للدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أولاً، تجد هذه الدول صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ بسبب تعقيد مرحلة صياغة المشاريع وتمديدها واستمراريتها. وبالمثل، يتطلب الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ مجموعة من المهارات والقدرات الخاصة

لتمكينها من صياغة مشاريع المناخ وطلبات التمويل، والتي قد لا تكون متوفرة في كثير من الحالات.18 فضلاً عن أن تخطيط التمويل يتطلب جمع البيانات واستخدام الأدلة المستندة إلى أسس علمية للاسترشاد بها في تصميم المشاريع، ولا سيما تلك المتعلقة بالتكيف مع تأثيرات المناخ والتخفيف من حدتها، والمنافع المشتركة لبناء السلام، والتي لا تتوفر في الغالب. ويشكل عدم توافر مجموعات بيانات موثوقة ومتسقة ومعلومات ومؤشرات دقيقة عائقاً تقنياً شائعاً يحول دون استفادة المستثمرين من الفرص الممكنة. ثانياً، على الرغم من أن صندوق المناخ الأخضر وافق خلال العام الماضي على تنفيذ مزيد من مشاريع المناخ في الدول الضعيفة (12 من أصل 63 على مستوى العالم)، فإن تمويل المناخ لا يراعي ظروف النزاعات ولا يتناسب مع السياق. ونادراً ما تبرز أهداف منع نشوب النزاعات وبناء السلام في برامج التكيف، وفي الوقت الراهن، لا توجد سوى مشاريع قليلة للغاية تعزز النهج المتكاملة إزاء مخاطر المناخ والنزاعات. وقد يؤدي هذا إلى تفاقم خطر التوترات غير المقصودة، أو النزاعات، أو تعزيز أوجه التفاوت، الأمر الذي يهدد مبدأ «عدم إلحاق الضرر» ويقلل من احتمالات بناء القدرة على الصمود وأمن سبل العيش. وأخيراً، فإن معظم الاستثمارات في المنطقة تميل إلى أن تكون تفاعلية وقصيرة الأجل وقائمة على القطاعات ولا ترتبط بالقدرة على الصمود على المدى الطويل أو باستراتيجية شاملة لبناء السلام والتنمية.19

ولهذه الأسباب، لا بد من إعادة ضبط هيكل التمويل المتعلق بالمناخ من أجل تعزيز إمكانية حصول البلدان الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات على التمويل، وترسيخ هذا التمويل في استراتيجية شاملة لبناء السلام والقدرة على التكيف والتنمية. وفيما يلي بعض التوصيات الرئيسية حول كيفية تحقيق ذلك:

- **تخفيف الحواجز التي تحول دون حصول البلدان الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات على التمويل:** تبسيط عمليات الاعتماد والإدارة والتوزيع وتقديم التقارير المعقدة لصناديق المناخ والاستفادة من التمويل المبتكر والمرن للمناخ واستخلاص الدروس من أدوات تمويل بناء السلام، بالنظر إلى أن تمويل بناء السلام يستهدف، حسب التصميم، البلدان المتأثرة بالنزاعات.
- **تعزيز الوصول إلى المعارف المحلية والخاصة بسياق محدد:** يمكن للمعارف المحلية والخاصة بسياق محدد أن تدعم الاستثمارات في بناء المشاريع القابلة للتمويل. وبناءً على ذلك، يمكن أن يساهم وجود علاقات مع أشخاص محليين على تواصل مع قطاعات أو شبكات الأعمال داخل سلاسل القيم المستهدفة من قِبل المستثمرين في تحديد فرص استثمارية قيمة قد يتم تجاهلها بخلاف ذلك.
- **تحليل مدى الضعف وقابلية التأثر بالنزاعات:** يجب على المستثمرين تقييم المخاطر السياقية والنظر فيها بما يتجاوز الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الإدارة وإجراء العناية الواجبة والتقييمات المتعلقة بالسمعة- من خلال تحليل مدى الضعف وقابلية التأثر بالنزاعات.
- **تطوير تمويل موجه للنساء والشباب:** من المهم إضفاء طابع اللامركزية على التمويل المتعلق بالمناخ، ووضع آليات لتمويل المجتمعات المحلية، وضمان أن تسترشد الاستثمارات والتمويل بتحليل قائم على نوع الجنس يستهدف مواطن الضعف المحددة للنساء والشباب من أجل تنويع مصادر دخلهم وفرصهم الاقتصادية، فضلاً عن دعم مساهماتهم الإيجابية.

في إطار معالجة ما ذُكر سالفاً؛ يعد تمويل المناخ من أجل الحفاظ على السلام أحد مجالات التركيز الرئيسية لفريق الأمن المناخي التابع للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والذي كرّس جهوداً كبيرة لتسهيل توفير تمويل مناخي داعم للسلام موجّه نحو البلدان التي تعاني ويلات الصراعات وتكابد وسط سياقات هشة. وعلى وجه الخصوص؛ يهدف تخطيط الاستثمار في الأمن المناخي (CSIP) التابع للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية إلى تطوير تدخلات ذات تمويل جاهز لها أهداف

مزدوجة تتمثل في التكيف مع تغير المناخ وبناء السلام.

ولتمكين الاستثمارات المتعلقة بالمناخ وتنفيذها بشكل مسؤول في البلدان المتضررة والمتأثرة بالصراعات، تظهر الحاجة إلى إطار يحدد المناطق التي تنتشر فيها مخاطر الأمن المناخي، والعمل مع الجهات المعنية المحلية لفهم آلية العلاقة بين المناخ والسلام، وتسهيل تطوير الاستثمارات التي تساهم في الوقت نفسه في تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وبناء السلام.

كما تتعيّن الاستفادة من تمويل واستثمارات المناخ لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات، وتعزيز المرونة المناخية، والسلام، من خلال معالجة الاختلالات التي يسببها تغير المناخ في الوصول إلى الطاقة والموارد، وتوزيعها، وتأمين سبل العيش. وإن معالجة التحديات البيئية والنزاعات القائمة على الموارد من خلال مشاريع التكيف والتخفيف من حدة الصراعات والمخاطر المناخية يمكن أن يوفر أيضاً فرصاً للتعاون والحوار بين الجماعات المتنازعة، بجانب تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة وتمكين المرأة. ومن ثم؛ ينبغي أن يكون تعزيز القدرة على الصمود، وبناء السلام، والتنمية المستدامة في مركز اهتمامات تمويل المناخ.

الجلسة السادسة: السرد والرأي العام: دور وسائل الإعلام

تغير المناخ والرأي العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: رأب الفجوة نحو تواصل فعّال

أمين الدرقاوي
خبير في وسائل الإعلام والاتصالات، مركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب (4C Maroc)

كيف يمكن التواصل حول شيء لا تراه العين؟ وحتى عندما يكون مرئياً، كيف يمكن التواصل حول تأثيرات تغير المناخ بوصفها قضية متعددة الأبعاد ذات عواقب غير محددة - ولا تزال غير معروفة في الغالب حتى الآن؟

تُشكل قضية تغير المناخ تحدياً عالمياً ينطوي على تداعيات متعددة الأوجه على البيئة والمجتمع والاقتصاد. فقد باتت الآن قضية اجتماعية حاضرة بقوة ويكثر الجدال حولها في الفضاء العام. وتُصدر يومياً تقارير علمية مُثيرة للقلق حول الكوارث الطبيعية والاحتباس الحراري العالمي والظروف الجوية ومستويات التلوث وانقراض الكائنات وتدهور الأنظمة البيئية، الأمر الذي يجعل من تغير المناخ أحد أكثر الموضوعات التي تتناولها وسائل الإعلام في القرن الحادي والعشرين، ويشكل إطاراً يشبه «الإجهاد العام».

وجدت الأبحاث التي أجراها مرصد الإعلام وتغير المناخ أن اهتمام وسائل الإعلام العالمية بتغير المناخ ارتفع بنسبة 1333% من عام 2002 إلى عام 2022.1 بيد أن هذا لا يبدو كبيراً بما يكفي لزيادة الوعي الفردي والجماعي بتغير المناخ، الذي يؤدي إلى تغييرات جذرية وواسعة النطاق في أساليب الحياة. وعلى الرغم من الآثار المترتبة على تغير المناخ بالنسبة للبقاء على قيد الحياة بشكل عام، يعتقد الخبراء أنه «يصعب إدراكه وفهمه لدى معظم المواطنين العاديين».2

العقبات أمام إشراك المجتمع في التصدي لتغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لم تحظ المفاهيم المتعلقة بتغير المناخ في شمال أفريقيا وبلاد الشام، ولا سيما في شمال أفريقيا، بنصيب كبير من الاهتمام في الاستطلاعات مقارنة بما يحدث في أميركا الشمالية وأوروبا.3 وثمة دراسات محدودة عملت على تقدير مفاهيم تغير المناخ عبر المنطقة بأسرها، ولم تلق الأبحاث حول مشاركة الجمهور في تغير المناخ في الدول الناطقة باللغة العربية الاهتمام الكافي.4 بيد أن ظهور استطلاعات الرأي على شبكة الإنترنت بدأ يعالج هذه الفجوة، على الرغم من أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستطلاعات قد لا تمثل السكان الذين لا تتاح لهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت تمثيلاً كاملاً.5

تشير البيانات المتاحة حالياً إلى أن مستوى المعرفة والاهتمام بشأن القضايا البيئية وتغير المناخ في هذه المنطقة منخفض نسبياً، ولا سيما في شمال أفريقيا، على الرغم من تعرضها الشديد للتغيرات المناخية.6 على سبيل المثال، كشف استطلاع للرأي أُجري عام 2019 أن سكان شمال أفريقيا هم الأقل اهتماماً على مستوى العالم بشأن مخاطر تغير المناخ على بلادهم في السنوات العشرين المقبلة. والواقع أن 60% فقط من السكان يعتبرونه تهديداً خطيراً «جداً» أو «إلى حد ما»، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 93% في جنوب أوروبا.7 وعلى نحو مماثل، أظهرت دراسة على مستوى عموم

أفريقيا أُجريت عام 2019 أنه بينما يعتقد 67% من سكان شرق أفريقيا أن تغير المناخ كان سبباً في تدهور جودة حياتهم بالفعل، فإن 46% فقط من سكان شمال أفريقيا يتفقون مع الرأي نفسه.8

ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة بشكل محدود أيضاً إلى وجود تفاوتات ملحوظة في مستوى الاهتمام بشأن تغير المناخ بين الدول الناطقة باللغة العربية، نظراً إلى التنوع الهائل في الظروف السياسية والاجتماعية والبيئية التي تواجه كل دولة، فضلاً عن الجهود غير المتناسبة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.9 على سبيل المثال، في استطلاع أُجري عام 2020، اتفق 71% من المشاركين في المغرب على أن تغير المناخ «موجود وينتج في الغالب عن النشاط البشري»، بينما وافق 26% فقط من المصريين على الرأي نفسه.10

ووفقاً لدراسة استقصائية عالمية11 أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2021، أظهر سكان الدول الناطقة باللغة العربية (وشملت الدراسة: الجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والمغرب والسودان وتونس) دعماً أقل نسبياً لمجموعة متنوعة من السياسات المناخية مقارنة بالمناطق الأخرى. ومع ذلك، تعتمد الآراء والتصورات على التغيرات التي تحدث بناءً على عوامل متنوعة.
وعلى الرغم من أن دعم سياسات تغير المناخ كان أقل نسبياً في الدول الناطقة باللغة العربية، فإن السياسات المناخية الخمس الأولى لا تزال تحظى بدعم أكثر من 40% في جميع البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- اعتماد تقنيات زراعية قادرة على التكيف والصمود (48% دعم)
- اعتماد الطاقة الشمسية والرياح والطاقة المتجددة (48% دعم)
- الحفاظ على الغابات والأراضي (47% دعم)
- التشجيع على استخدام السيارات الكهربائية النظيفة والحافلات والدراجات (44% دعم)
- زيادة الاستثمار في الأعمال والوظائف الصديقة للبيئة (44%دعم)

أساليب التواصل الفعّال حول تغير المناخ

المعركة ضد تأثيرات تغير المناخ هي أيضاً معركة معلومات وتواصل فعّال. وثمة إدراك تام لهذه العلاقة بين شبكات خبراء تغير المناخ، وقد أشارت إليها الجهات الرسمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: «على الرغم من أنها تُحدد الخطاب العلمي والسياسي، فإن ‹الأرقام الكبيرة› لتغير المناخ (أهداف متوسط درجات الحرارة العالمية وتركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي) لا ترتبط بتجارب الأشخاص اليومية».12 فضلاً عن أنها أدت إلى ظهور تخصص مستقل تماماً يركز حصرياً على الارتباط بين تغير المناخ والتواصل، بدعم من ظهور المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث وخاصة في أوروبا وأميركا الشمالية التي تشجع على البحث في هذا المجال.13 والآن أصبحت المئات من الكتيبات الإرشادية والمقالات متاحة لعامة الناس وخاصة للصحفيين وهي متاحة من قِبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أو خبراء الاتصال لدى الأمم المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية، والتي تحدد الأدوات والتقنيات اللازمة للتواصل الفعّال بشأن تغير المناخ. ويمكن تلخيص جوهر هذه التقنيات على النحو التالي:

- سرد قصص إنسانية عن المعاناة أو القدرة على المواجهة أو التكيف، توضح تأثير تغير المناخ.
- الحديث حول العالم الواقعي وليس الأفكار المجردة.
- استخدام أفضل وسائل التواصل المرئي الفعّالة.
- التأكيد على العلاقة بين تغير المناخ والعدالة.
- التركيز على التواصل القائم على الفرص والحلول، بدلاً من التركيز حصراً على التحديات التي يطرحها تغير المناخ.

من خلال تبني هذه الاستراتيجيات، يمكن رأب الفجوة لتحقيق تواصل فعّال بشكل أفضل، وزيادة الوعي وتحفيز الجهود الجماعية. ولا يزال إعداد وتخصيص الرسائل لمختلف فئات الجماهير، وتبسيط المعلومات المعقدة، واستخدام قنوات التواصل المختلفة، من الأساليب الرئيسية لإشراك الأفراد وزيادة وعيهم.

تحديات التغطية البيئية: التجهيل، السلعنة، التمويل

صفاء خلف
صحافي استقصائي وباحث مستقل

تلعب الصحافة دوراً هاماً مهماً في تعزيز ما يمكن تسميتهُ بـ»المعرفة المناخية»، أي تيسير وصول الجمهور العام إلى الحقائق والمعلومات الموثوقة حول قضايا وآثار التغيّر المناخي وندُرة المياه في العالم العربي. على الرغم من ذلك، لا تلقى القضايا المناخية حتى اللحظة الاهتمام المطلوب والمتوقع، بسبب سياسات القوى المهيمنة على وسائل الإعلام مثل الحكومات والشركات والجماعات السياسية المتحالفة مع قوى رأس المال وسُلطات إدارة الاقتصاد غير النظيف.

الضغوط اليومية التي تمارسها الأزمة المناخية على السكان، تجبر وسائل الإعلام على التعامل مع الأزمة، لكن بطرق غير عادلة، مثل التضليل الإعلامي، نشر معلومات مجتزأة، والتقليل من أاهمية المتغيرات المناخية أو «إنكار الأازمة». لا تساعد مثل هذه الإجراءات لا تساعد السكان المتأثرين على تكوين وجهات نظر موضوعية، كما ولا تساعدهم على فهم حقيقة المخاطر المستقبلية التي تحيق بهم. بالتالي، فإن «التجهيل المناخي» هو النمط المُقابل لـ»المعرفة المناخية»، الذي ما لا يزال سائداً في التغطيات التي تقوم بها وسائل الإعلام العربية التقليدية والمنصات الممولة من الاقتصاد غير النظيف.

لا يمكن تحقيق العدالة المناخية مع شيوع التضليل وعدم تمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات أو الانخراط أاكثر ب في النقاشات العامة. كما أن المجتمع الأهلي غير المنظم لا يملك ليس لديه الأدوات الكافية للتأثير على السياسات الحكومية / الصناعية/ الاستثمارية المتعلقة بالتغير المناخي، بالإضافة إلى ضعف إجراءات المجتمع المدني المنظم – المنظمات غير الحكومية --؛ ؛ فالمنظمات المحلية لا تزال تعتمد على نحو أاساسي على رؤى وبرامج المانحين الدوليين التي تكون غالباً ما تكون خاضعة للسياسات الحكومية وما توفره من مساحة تعبئة محدودة.

تظل تبقي «الصحافة المستقلة» أاكثر نشاطاً ووعياً بالمسائل المناخية مقارنةً بوسائل الإعلام التقليدية، لكن المساحة الممنوحة لتلك الصحافة الناشئة محدودة ومقيَّدة، وغالباً لا تصل إلى القاعدة الأوسع من الجمهور، بسبب طبيعة المنصات التي يتم تُنشَر التحقيقات والتقارير عبرها.، كما أن معظم غالبية الصحافيين لا يتمتعون بالخبرة الكافية التي تؤهلهم للتعامل مع قضايا مناخية تستلزم حداً أادنى من المعرفة العلمية التي يُمكن أن تفسر ظواهر الانقلاب المناخي وتداعياته الشرسة في المُديات القريبة والمستقبلية.، لذا، فإن الصحافة المنخرطة في المدافعة البيئية تحتاج بحاجة ا إلى تدريبات مكثفة مستمرة من أجل لتنمية القدرات والأدوات.

ولأن المُتغير البيئي المرتبط بالتدهور المناخي، يستلزم حراكاً ميدانياً لتتبّع الأزمة وانعكاساتها المريرة على السكان والمناطق المتأثرة ومستقبلها، يبرز تحدي نقص التمويل الموجه ا إلى الصحافة الاستقصائية البيئية المستقلة، بوصفه العائق الأكثر تأثيراً على عدم استدامة إنتاج قصص وتحقيقات وتقارير. فحركة المُتغير البيئي/ المناخي أسرع بكثير من حركة التغطية الصحافية المصاحبة له، لجهة أن «التغطية البيئية» تستوجب عملاً ميدانياً والتنقل عبر مناطق الأازمة التي غالباً ما تكون غالباً ريفية وتفتقر إإلى خدمات التنقل الآمن. ومع شح التمويل والمنح الصغيرة للغاية، تضيق خيارات الصحافيين على أمام مواكبة الأزمة وظواهرها المختلفة من منطقة إإلى أاخرى.

ويبرز تحدٍ إضافي مضاف، ب هو عرقلة السلطات وصول الصحافيين إإلى المناطق المنكوبة بيئياً، فضلاً عن اتّباع سياسة «التعتيم البيئي» كواحدة من آليات «إنكار الأزمة»، عبر ملاحقة الصحافيين والنشطاء وفرض قيود على حرية انتقال المعلومة البيئية، لا سيما ما يرتبط بصناعة النفط والغاز غير النظيفة والتي تتسبب ب في

تدمير متسارع للبيئات المحلية التي تنشط فيها حقول الاستخراج، م ما يحرم السكان المتضررين والمجتمع المحلي من الوصول الشفّاف إلى عدالة بيئية.

تشهد «العدالة المناخية» تشهد تحديات كبيرة للغاية، من بينها انعدام أاو ضعف التشريعات اللازمة والمُنظمة للعمل المناخي، وغياب التثقيف حول مخاطر الآثار البيئية، فضلاً عن ربط الأنشطة الصناعية والزراعية والاستثمارية والإنشائية الضارة بالبيئة بالتنمية وتحسين المستوى الاقتصادي للسكان على حساب التدهور البيئي. ب في النتيجة، تُنتج أنماط التفكير الريعية للدولة والمجتمع تنتج سياقاً عمومياً مضاداً للمدافعة البيئية، يمكن الإشارة إليه بـ»الابتزاز المناخي» أاو «السلعنة البيئية»، أي التنمية مقابل الإضرار بالبيئة، خصوصاً في ما يتعلق بصناعة النفط أاو الاستثمار القائم على استنزاف الموارد المائية السطحية والجوفية.

وجهة نظر صحفي حول الأزمة البيئية في اليمن

سحر محمد
صحفية يمنية

على الرغم من أن المشكلات البيئية مركّبة ومعقدة وتنعكس بشكل سلبي على الحياة والصحة، العامة، إلا أن التغطيات الإعلامية للمشاكل لهذه المشكلات البيئية لا تحظى بالاهتمام الكافي. فمن جانب وتُعدّ اليمن من أكثر البلدان تأثّراً بتغير المناخ والهشاشة أمام التغيرات المناخية، حيث أن فهناك تذبذب ا في الهاطل المطري وزيادة في منسوب مياه الأمطار، م ما يؤدي إالى حدوث السيول، الأمر الذي نتج عنه جرف ا اللمرتفعات الزراعية وانهيارات صخرية وتهدّم اللبنى التحتية. ويعتبر شحّ المياه أزمة متجذّرة حتى من قبل الحرب بسبب الطبيعة الصخرية لليمن وهشاشة المشاريع التي أنجزتها إدارة المياه، مثل السدود والحواجز المائية والتي تعد غير مهيئة مهيّأة لاستقبال الهاطل المطري الغزير، وغير مطابقة للمواصفات المطلوبة. كما أن التلوث النفطي، خاصة خصوصاً في حضرموت، والانتهاكات البيئية التي تمارسها الشركات النفطية، مثل توتال وهنت في مأآرب، تفضي إلى تلوث المياه الجوفية، وهي المصدر الأساسي للمياه في اليمن. على الرغم من كل هذه الأزمات البيئية إلا أن التغطية الإعلامية محدودة جداً ولا تتعدى مبادرات فردية من قبل صحفيين صحافيين وناشطين مهتمين بالبيئة.

هناك تغطيات إعلامية عديدة حول تغيّر المناخ والقضايا البيئة على مستوى الوطن العربي، وخاصة خصوصاً التحقيقيات حول الانتهاكات البيئية، ولكن مفهوم الانتقال العادل لم يتم يُتداول ه بشكلٍ كبير في الصحافة العربية بسبب ضعف التواصل بين الخبراء الأكاديميين والصحفيين الصحافيين؛ فالمصطلح متداول أكثر بين الخبراء. ومن هنا تأتي أهمية التشجيع ل على تبنّي برامج بناء قدرات للصحفيين للصحافيين في الصحافة البيئية والتعرّف ع إلى مفهوم الانتقال العادل، ودعم إنتاج مواد تعزز الوعي حول هذا المفهوم.

التربية والتثقيف البيئي للأطفال في المنطقة العربية ضعيف جداً مقارنةً بالجهود المبذولة والمبادرات في العالم الغربي. إذ يقتصر التثقيف البيئي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أإفريقيا على قضية التلوث ورفع المخلّفات، من دون التطرّق إلى قضايا التغيّر المناخي ب على عكس العالم الغربي الذي يؤمن بأهمية تثقيف الأطفال باعتبارهم الجيل الجديد الذي سيتأثر بهذه المشكلة تغير المناخ مستقبلاً.

حرم الصراع حرم اليمن من عقدين من التنمية، أدلت انعكست عواقبه بظلالها على كل مناحي الحياة، بما فيها البيئة. فتحولت مثلاً تحولت المشاريع التنموية إلى تدخلات طوارئ وحُرمت اليمن من مشاريع حيوية خصوصاً وخاصة في قطاع المياه، مما أدى إلى انهيارت شبكات المياه في مناطق عدة مثل مدينة تعز. فقد كما حرم الحصار المدينة من الانتفاع بمياه الآبار الواقعة تحت سيطرة المليشيات وحوّل جزءاً طرفا منها إلى مكب للنفايات وعثّر رفع المخلفات. ومن ناحية أخرى، تمارس الشركات النفطية وتجار النفط، في ظل ضعف الدولة،

انتهاكات بيئية، مثل السفن الجانحة على الشواطئ اليمنية والتي تهدد الحياة البحرية. وت إذ يوجد حالياً أكثر من عشر سفن جانحة على شاطئ خليج عدن، وهناك في شواهد على عن تسرّبات لمركبات نفطية سامّة، وغرق ل السفينة دايا في أواخر عام 2021. كما تسببت شركة توتال في بتلوث المياه الجوفية في حضرموت، مما أدى إلى زيادة في عدد المصابين بأمراضٍ سرطانية، كما يشير تحقيق مياه سوداء. وفي ظل انهيار المؤسسات وغياب دور الرقابة، ضعُف دور الصحافة كسلطة رابعة وكاشفة للفساد. فمثلاً، على الرغم من الضجة الإعلامية حول قضية توتال والتلوث الذي ت سبّبته فيه الشركة في حضرموت، لم نرَ تحركاً على الأرض. وذلك هذا بكل تأكيد يؤثر بالتأكيد على معنويات الصحافي ويصيبه بالإحباط. ولكن بشكلٍ عام الجرائم لا تموت؛ وفي المستقبل قد يستقر الوضع ويُحاسب الفاسدون. وتتم محاسبة الفاسدين.

يعتبر التمويل واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الصحفيين الصحافيين. فمن الصعب الحصول على دخل كاف من الصحافة خصوصاًوخاصة الصحافة المتخصصة مثل الصحافة البيئية. وبالنسبة إلى الصحافي للصحفي البيئي فإن التحدي أكبر بسبب قلة الفرص، و على الرغم من ارتفاع نسبة فرص البرامج، كبرامج بناء القدرات وفرص ل الإنتاج المدفوع من المؤسسات الدولية، إلا أنها تبقى فهي تظل غير كافية.. يكمن تحدٍّي آخر يكمن في قلة التواصل بين الخبراء الأكاديميين والصحفيين الصحافيين، وانحسار المعلومات بين النخبة وعدم وصولها إلى العامة عن طريق الصحفيين الصحافيين. على الرغم من وجود الإنتاج العلمي والبيئي، لكنه إلا أنه لا يصل إلى للصحفيين الصحافيين والرأي العام.

بينما ويُعتبرتحدي الحصول على البيانات الدقيقة هو واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الصحفيين الصحافيين في مناطق الصراع. فالكثير من المنظمات الدولية التي كانت تعمل في المسوحات وتوفير البيانات، تراجع عملها بعد الحرب، مثل البنك الدولي. فأغلب إذ إن البيانات، خصوصاً وخاصة المتعلقة بتغير المناخ، غير محدّثة. وعلى صعيدٍ آخر، توفر الدراسات والتقارير توفر بيانات، ولكنها تبقى قليلة لا سيما خاصة في المجال البيئي ومجال تغيّر المناخ. أما الجهات الحكومية، فتفتقد إلى الشفافية، ولا تتعاطى تتعاون مع الصحفيين الصحافيين بشكلٍ متعاون ولا تنشر البيانات على المواقع الرسمية.

وبالتالي، يحتاج الصحافيون - خصوصاً وخاصة العاملين في التحقيقات الاستقصائية - إلى جهود مضاعفة من أجل لتوفير الحماية اللازمة. ويعمل تحالف لعددٍ من المنظمات الدولية (Journalist in distress) على تقديم الدعم للصحفيين إلى اللصحافيين المتضررين، شرط أن يكون الضرر ناتجاً لحق بالصحفي نتيجة عن ل عملهم.. الصحفي. وتقدم تقوم الشبكة على تقديم الدعم للصحافيين على بشكل مادي ليتمكنوا من حماية أنفسهم بالهروب من منطقة الخطر، أو دعم صحي أو قانوني، وأحياناً دعم صحة نفسية. ولكن هذه الجهود غير كافية ولا تغطي حاجة جميع الصحفيين الصحافيين المتضررين.

التوصيات:

- تبنّي برامج فعالة لبناء قدرات الصحفيين الصحافيين في المجال البيئي وتغيّر المناخ قائمة تقوم على تعريفهم الصحفيين بأبرز القضايا المناخية في العالم العربي وتشجيعهم الصحفيين على ل تغطيتها.
- خلق آلية وقنوات فعالة للتواصل بين الباحثين والأكاديميين والصحفيين والصحافيين لضمان انتقال القضايا من النخبة إلى العامة عن طريقهم. الصحفيين.
- دعم الصحافة البيئية في الوطن العربي عبر عن طريق دعم مبادرات وإطلاق منح لتغطيات مدفوعة حول قضايا التغيّر المناخي.
- دعم برامج لحماية الصحفيين الصحافيين وخاصة خصوصاً العاملين في التحقيقات الاستقصائية الكاشفة للفساد.
- تبنّي مناقشات بين الصحفيين الصحافيين والخبراء خصوصاً وخاصة في المجال البيئي وتغيّر المناخ، لضمان وصول المعلومات إلى للصحفيين الصحافيين وتشجيعهم على التغطيات البيئية.
- إنشاء تحالفات بين المجتمع المدني الناشط في المجال البيئي وتغيّر المناخ والصحفيين والصحافيين لتشجيعهم الصحفيين على تغطية القضايا البيئية ورفع الوعي العام.
- دعم إنتاج مواد تهدف إلى التثقيف البيئي حول قضايا المناخ للأطفال في الوطن العربي.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس